

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٩٥

الخميس، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
تومو مونوني (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/68/841)

مشروع القرار (A/68/L.50)

السيد أوسي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد تغير
هيكل تنظيم القاعدة وأهدافه منذ اعتماد استراتيجية
الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. فلم يعد تنظيم القاعدة
يعمل تحت سلطة قيادة مركزية؛ وبدلاً من ذلك، أصبحت
الجماعات المنتسبة له تنفذ هجمات إجرامية على الصعيدين
الإقليمي والمحلي، وغالباً ما يكون ذلك في الحالات المشقة أو
ذات الصلة بالصراع. وتزرع عناصره بذور الخوف والرعب
ليس من خلال ارتكاب عمليات قتل وتشويه فحسب، ولكن

وينبغي لنا جميعاً، بصفتنا دولاً وأعضاء في المنظمات
الدولية والإقليمية، أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نكيف
استجاباتنا وردود فعلنا للتصدي لتلك التحديات الجديدة
بشكل فعال. وخلال الأسابيع الأخيرة، أجرت الدول الأعضاء
في الأمم المتحدة مفاوضات بخصوص مشروع قرار جديد
يتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة
الإرهاب (A/68/L.50). ونفضل جهود التيسير الفعالة التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى.
وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1442860 (A)



١٢٦٧ (١٩٩٩) واختصاص أمين مظالمها وإلى تشجيع اتخاذ إجراءات عادلة وشفافة. كما ستؤيد سويسرا جميع التدابير لتحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة للإرهاب من حيث التنسيق والفعالية والمشروعية.

ونود أن نشير أيضا إلى تقرير صدر مؤخرا عن المركز العالمي للأمن التعاوني، في الوقت المناسب تماما لرض استعراض الاستراتيجية ويمثل تحليلا ممتازا آخر بشأن "التقدم والفرص في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". لقد أيدت سويسرا والنرويج ذلك التحليل، ونود أن نشكر الوفود التي قدمت اقتراحات قيمة لإعداد التقرير، المسمى "السماء الزرقاء ٢". واستلهما لذلك التقرير، من جملة أمور، أود أن أختتم كلمتي بتقديم مجموعة من الاقتراحات إلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

أولا، في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يمكن للأمم المتحدة، بمشاركة الدول الأعضاء، أن تعد تقريرا عن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، يقيم الأخطار والتحديات التي يشكلها الإرهاب، فضلا عن استجابة وقدرة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على مواجهته بصورة مناسبة. ويمكن للتقرير أن يلهم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في تحديد الأهداف والمقاييس لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي في السنوات القادمة.

ثانيا، ينبغي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أن تضع خطة عمل للسنتين المقبلتين بغية التنفيذ الشفاف والمتوازن للاستراتيجية العالمية وتحقيق الأهداف المحددة.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تنسق أنشطتها مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بينما تعزز مزاياها النسبية.

بذاتها الوفد التركي، كنا قادرين على التوصل إلى توافق آراء. ونحن نعتقد أن هذه النتيجة ستشكل خطوة هامة فيما يخص تمكين الدول الأعضاء من تكييف استجاباتها للتحديات التي تواجهها في مجال مكافحة الإرهاب.

وما كان ذلك ليتحقق لولا التقرير الممتاز للأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/68/841). ويجعل التحليل الوارد في التقرير وملاحظاته وتوصياته ذات الصلة منه أداة قيمة. وكإسهام من سويسرا في ضمان ألا يكون خطر الإرهاب في موقف أفضل من موقفنا، فقد جعلت، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام، مكافحة الإرهاب أولوية رئيسية للمنظمة. وعُقد مؤتمر حول هذا الموضوع في إنترلاكن في نهاية شهر نيسان/أبريل بهدف تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يخص مواجهة التحديات الإرهابية الحالية. ومما لا شك فيه أن نتائج المؤتمر ذات أهمية لجهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب. ويلخص النص المكتوب من بياني استنتاجات المؤتمر بشأن المواضيع الثلاثة المدرجة في جدول أعماله، والتي يتمثل أولها في تمويل الإرهاب، وخاصة عمليات الخطف للحصول على فدية؛ وثانيا، احترام مبادئ الشرعية والشفافية والمساءلة؛ وثالثا، المقاتلون الأجانب. ونأمل في ترسيخ تلك التوصيات خلال اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة الذي سيعقد في بازل في كانون الأول/ديسمبر.

وبالتالي، ستواصل سويسرا التزامها بالتنفيذ الشامل للاستراتيجية، مع التركيز على إظهار أنه لا يوجد تعارض بين أهداف تطبيق تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، بل إنهما متكاملان. ونؤيد تأييدا تاما مبادرة مجموعة الدول التي قدمت مقترحات جديدة تهدف إلى تعزيز كل من شرعية نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن

الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته وبناء قدرات الدولة على مكافحة الإرهاب، اقترانا بكفالة كامل الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالتالي، واستجابة للتهديد الإرهابي، فإن جورجيا تتعاون تعاوناً فعالاً مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وجورجيا عضو نشط في الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي تشارك في عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب، وعمليات البحث والإنقاذ والعمليات الإنسانية. ومشاركة جورجيا في العمليات المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب تتيح لها الفرصة للإسهام في أنشطة ائتلاف مكافحة الإرهاب. وفي إطار الصكوك العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية والدولية، وعلى أساس المعاملة بالمثل، تتعاون وزارة الشؤون الداخلية في جورجيا مع الوكالات المتطابقة في البلدان الشريكة للتصدي للإرهاب الدولي.

ما زال بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون على رأس أولويات الحكومة الجورجية في أنشطتها اليومية. وفي عام ٢٠١٣، قامت وزارة الشؤون الداخلية في جورجيا بإعادة تنظيم مركز مكافحة الإرهاب لديها بغية تعزيز قدرات الدولة على مكافحة الإرهاب، وأنشأت وحدات إقليمية إضافية لتعزيز فعاليتها في مختلف أرجاء بلدنا.

وبفضل كل ما اتخذته حكومة بلدي من تدابير لازمة على مدى الأعوام القليلة الماضية، فإن تراب جورجيا، الذي تمارس فيه السلطات الجورجية كامل اختصاصاتها وتراقبه مراقبة فعالة، يتمتع بانخفاض معدل الجرائم المتعلقة بالإرهاب. غير أن أقاليم جورجيا التي تحتلها روسيا ما زالت تمثل تحدياً كبيراً لحكومة بلدي في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وتلك المناطق، مثل الثقب السوداء، يمكن أن تكون ملاذاً للجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المتطرفة الأخرى التي يمكن أن تزعزع استقرار الحالة الأمنية في المنطقة برمتها.

رابعاً، ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تزيد من إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف التي تمنع التطرف والتطرف العنيف. ونرحب بإنشاء الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وبناء قدراتها على التعافي، في جنيف. وسيقوم الصندوق، وهو يعمل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بدعم المبادرات والجهود لمنع التطرف والتطرف العنيف في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

خامساً، ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تستمر في التنفيذ المتوازن للأركان الأربعة للاستراتيجية العالمية، وتنسيق جهودها بتوجيهها صوب الجوانب الوقائية لمكافحة الإرهاب. ولتحقيق ذلك الهدف، نظم مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشراكة مع سويسرا، مؤتمراً للمنسقين الوطنيين لمكافحة الإرهاب في جنيف بغية معالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب. كما نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيمه يوم أمس لحوار تفاعلي بشأن تلك المسألة تحديداً.

السيد شولوخادزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بادي ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة (A/68/841)، معرباً عن صادق تقديركم للجهود المتعددة الأطراف التي بذلت في صياغة مشروع القرار A/68/L.50.

ونؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/68/PV.94). غير أنني أود أن أدلي بياناً بصفتي الوطنية.

لقد صار الإرهاب واحداً من أخطر التهديدات على السلم والأمن الدوليين في العالم المعاصر. وتعارض جورجيا أي شكل من أشكال الإرهاب، وهي تقر بالأخطار التي يتسبب فيها التهديد المتزايد المتمثل في الإرهاب الدولي، لا سيما في أشكاله الجديدة.

ووفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأركانها الأربعة، تقوم جورجيا بجميع التدابير اللازمة لمواجهة

بعض الأعمال الإرهابية، وعززت المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالإرهاب القائمة فعلا.

وتماشى التعديلات مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة ذات الصلة والممارسات الدولية الأخرى.

في آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمدت حكومة جورجيا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تُوفر توجيهها استراتيجيا في عملية مكافحة تمويل الإرهاب. ولدى الاستراتيجية خطة عمل خاصة بها تُحدد التدابير الاستباقية والوكالات المسؤولة عنها، بالإضافة إلى الأطر الزمنية الدقيقة اللازمة لتنفيذ إجراءات معينة نصت عليها الاستراتيجية.

ما برحت حكومة جورجيا ملتزمة بالمضي قدما في إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط سياستها الأمنية. ففي عام ٢٠١٤، ووفقا لأخر التغييرات الدستورية، أنشئ مجلس أمن الدولة وإدارة الأزمات بوصفه هيئة استشارية للرئيس التنفيذي، وبالتحديد لرئيس الوزراء، والمجلس هيئة وطنية مسؤولة عن وضع وثائق مفاهيمية للأمن الوطني ورفض ورصد عملية تنفيذ المهام التي تطلبها الهيئة التشريعية الجورجية المعنية.

يخطط مجلس أمن الدولة وإدارة الأزمات لوضع استراتيجية جديدة في المستقبل القريب لمكافحة الإرهاب وتبسيط مفهوم الوثائق المتعلقة بمكافحة الإرهاب. لذلك الغرض يخطط المجلس لإنشاء أفرقة عاملة مخصصة. وسوف يشارك في العملية جميع أصحاب المصالح المعنيين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تُدين ليختنشتاين جميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن الحافز عليها، وبغض النظر عن مكان ارتكابها وأي كان مرتكبوها. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بالمساهمة إلى أقصى حد ممكن في الكفاح الدولي ضد الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك من خلال

وتولي حكومة جورجيا أهمية خاصة لمسائل أمن الإشعاع. وهدفنا هو منع أي تهريب للمواد الإشعاعية عبر الحدود. وحتى اليوم، فإن جميع الطرق السريعة وأنظمة الطرق الرئيسية مزودة على نحو كامل بمعدات رصد الإشعاع.

ولتيسير الإدارة الشاملة للأخطار الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، وضعت حكومة جورجيا استراتيجية وطنية للأخطار الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، اعتمدت عام ٢٠١٣. وخطة عملها ستعزز قريبا.

إن جورجيا طرف في ١٣ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأوروبية للقضاء على الإرهاب وبروتوكولها التعديلي. وقد أدرجت فعلا أحكام الاتفاقيات المذكورة آنفا في القوانين الجورجية؛ بل إن جميع الجرائم المتعلقة بالإرهاب المحددة في تلك الاتفاقيات قد أصبحت جرائم بموجب القانون الجنائي الجورجي.

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وقعت جورجيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل إيرادات الجريمة والبحث عنها واحتجازها ومصادرتها، وتمويل الإرهاب. وسيصادق برلمان جورجيا قريبا على الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، فإننا ننظر أيضا في إمكانية المصادقة على الصكوك القانونية الدولية الخمسة المتبقية بشأن مكافحة الإرهاب التي اعتمدها الأمم المتحدة مؤخرا.

وعلى الصعيد الثنائي، قامت جورجيا حتى الآن بإبرام ٢١ اتفاقا دوليا مع ٢١ بلدا تروم تعزيز مكافحة الجرائم الخطيرة، بما فيها الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإننا بصدد اقتراح مشاريع اتفاقات على الدول الشريكة. وشكل اعتماد قانون جورجيا لمكافحة الإرهاب، وقانون المسطرة الجنائية الجديد والتغييرات ذات الصلة التي أدخلت على القانون الجنائي أساسا فعالا لمنع الإرهاب ومكافحته.

وفي عام ٢٠١٤، أقر برلمان جورجيا التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي لجورجيا، والتي جرمت بموجبها

بما في ذلك الصراعات غير المحسومة، وانعدام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز، والاستبعاد والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فإن طبيعة ردنا على الإرهاب الدولي تنعكس أيضا بصورة عامة أكثر على حالة الأمم المتحدة بأسرها. وإذا ما أردنا أن نفعل أكثر من مجرد مكافحة أعراض الإرهاب، فإننا نحتاج إلى التزام حقيقي من جانب جميع الدول الأعضاء بالتعاون تعاوننا كاملا في جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. إن ذلك يتطلب بشكل خاص قدرا كبيرا من التعاون في مجلس الأمن الذي ما برح عاجزا عن التصدي بفعالية لعدد من الصراعات المنطوية على العنف، ويُعزى ذلك بصورة جزئية إلى استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. كذلك يتطلب حسا أكبر بالحاجة الماسة والاستعداد لاتخاذ قرارات جديدة في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان.

إن مشروع القرار (A/68/L.50) بشأن استعراض الاستراتيجية يؤكد من جديد أن الإرهاب يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تدمير حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والديمقراطية. وإن الحكومات المنخرطة بهمة في مكافحة الإرهاب يجب عليها أن تكفل بأن لا تُسهم عن غير قصد في نفس النتيجة. فالتعاريف المحلية الواسعة جدا للإرهاب قد تهدد الحق في حرية التعبير وتشكيل الجمعيات. وقد يؤدي جمع البيانات على نطاق واسع على الصعيد المحلي وفي الخارج، إلى تقويض الحق في الخصوصية. إن العمليات التي تقوم بها سلطات إنفاذ القانون والسلطات العسكرية تسير في أحيان كثيرة على خط رفيع بين الاستهداف الشرعي للإرهابيين والمجازفات غير المقبولة بالمدينين الأبرياء. لذلك يجب على الدول أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ الشرعية والضرورة والتناسبية في إجراءاتها وبالمبادئ التي يركز عليها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. تلك أيضا مسؤولية هامة بالنسبة للأمم المتحدة. إننا إذ نمضي قدما في تقديم المزيد من المساعدة الفعالة وبناء القدرات لدى

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

نود أن نشيد بالسفير شفيق، ممثل تركيا وبفريقه على توجيههم المقتدر لنا نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعراض الاستراتيجية. ونعتقد اعتقادا قويا بأنه يجب على الجمعية العامة أن تواصل القيام بدور رئيسي في تحديد شكل عمل الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب إلى جانب مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

نقدر هذا الاستعراض الذي يجري كل سنتين كونه يضع مرة أخرى تشديدا قويا على منظور الضحايا. ونأمل من موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت المساهمة في دعم ضحايا الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك يجب أن نعطي الضحايا صوتا أقوى في جهودنا. فهم الذين بوسعهم إرسال أقوى رسالة للتصدي لرسالة العنف التدميرية التي يتبناها الإرهابيون.

بعد ثماني سنوات من اعتماد الاستراتيجية، ما تزال حصيلة الوفيات والجراح والتدمير الناجمة عن الإرهاب تتزايد. وفي الآونة الأخيرة، تلقينا أنباء عن حادث اختطاف صفق وقع في القنصلية التركية في الموصل بالعراق. إن أفكارنا مع الضحايا وأسرهم ونأمل في إطلاق سراحهم بسرعة وبأمان وأمان.

إن ظاهرة الإرهاب تتطور بسرعة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتصرف بمزيد من الحزم لمكافحة تلك الآفة. ونلاحظ مع الارتياح زيادة القدرة داخل أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في ذلك الصدد. وفي نهاية المطاف، ومهما يكن من أمر، يتعين علينا بصورة رئيسية نحن الدول الأعضاء إلزام أنفسنا إلزاما تاما بتنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية.

إن أكبر تحدي تحد ما زال قائما هو الركيزة الأولى، أو التدابير الكفيلة بالتصدي للظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب. والعديد من هذه الظروف يكمن في لب ما يفترض بالمنظمة أن تتصدى له، سواء في سياق مكافحة الإرهاب أو بخلاف ذلك،

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/68/PV.94) ونرحب بعرض تقرير الأمين العام (A/68/841). يُبرز التقرير التقدم المحرز والتحديات التي يتعين علينا مواجهتها للمضي قدماً في التنفيذ الكامل للاستراتيجية.

إن تنوع وتعدد هذا النشاط الإجرامي الذي لا يعرف حدوداً قد وأثبت قدرته على إلحاق ضرر عميق بمختلف الدول والمجتمعات، مما يرغمنا على اتخاذ إجراءات شاملة تأخذ في الحسبان التحولات والتطور في طبيعة الأعمال الإجرامية

وللأسف، فإن العديد من الأفعال الإرهابية تدل على أن الربط بين الإرهاب والبلدان والمناطق والأديان والثقافات والظروف الاجتماعية المحددة لن يؤدي إلا إلى نتائج عكسية. وكما يذكرنا الأمين العام في تقريره (A/68/841)، فإنه لا توجد منطقة في العالم بمأمن من الإرهاب، وليس ممكناً التنبؤ بالمسار الذي يتخذه الإرهاب في المرحلة المقبلة. وقد توفرت للمجتمع الدولي - بفضل الاستراتيجية العالمية - أداة تمكنه من اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لهذه الآفة. غير أن نجاحها يتوقف على تنفيذها بطريقة شاملة ومتوازنة في مختلف ركائزها.

ويوجه تقرير الأمين العام اهتمامنا إلى ضرورة مضاعفة جهودنا في تنفيذ الركيزة الأولى من الاستراتيجية بشأن الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. وترى كولومبيا أن من الضروري أن نستجيب لتلك الدعوة وأن نمضي بها قدماً، في ذات الوقت الذي نبنى فيه جميع الإجراءات التي نتخذها على أساس من الإدراك بأنه ليس لأي من تلك الظروف أن تشكل ذريعة أو مبرراً لأعمال الإرهاب.

وكما أظهرت مداولاتنا بشأن مشروع القرار (A/68/L.50)، التي انبثقت عن الاستعراض الرابع للاستراتيجية، فإن إحدى النقاط الرئيسية في المناقشة تتصل بدفع المكافآت

الدول، والفضل في ذلك يعود جزئياً لجهود فرقة العمل المعنية في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يجب على مقدمي المساعدة أن يراعوا إلى أقصى حد ضمان إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في أعمالهم.

إن أهمية البعد المتعلق بحقوق الإنسان تتطلب أيضاً من الأمم المتحدة أن تكون قدوة في المجالات التي تضطلع فيها بتدابير معينة للوقاية من الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، ونشيد بالتقدم الذي أحرزه مجلس الأمن في تعزيز اتخاذ إجراءات منصفة وواضحة بالنسبة لنظام الجزاءات المفروض على القاعدة، ويعود الفضل في ذلك بصورة خاصة إلى العمل القيم الذي قامت به أمانة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست. بالنظر للتجربة الإيجابية المكتسبة في ذلك السياق بشكل خاص، فقد آن الأوان لكي يُحسن المجلس على نحو أكثر من عملية إدراج الأسماء في القوائم وحذفها منها في نظم جزاءات أخرى أيضاً.

السيدة فيليس مينخيا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن إدانة كولومبيا لعملية الخطف الأخيرة التي استهدفت أعضاء في الفصيلة التركية في الموصل بالعراق، وأعرب عن أعمق مشاعر مواساة حكومة وشعب كولومبيا للرهائن وأسرههم وللسلطات التركية.

من سوء الطالع أن الأحداث الأخيرة كتلك التي وقعت في نيجيريا وباكستان قد أثبتت مرة أخرى وحشية وقسوة الذين يلجأون إلى الإرهاب. إن زيادة أساليبهم الوحشية تدل على ضررهم عرض الحائط بأي أخلاق أو نظام قيم إنسانية.

ترفض كولومبيا وتدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لأنه لا يمكن تبريره تحت أي ظرف كامن.

تعرب كولومبيا عن شكرها للسفر هاليت خالد شفيق، ممثل تركيا وجميع أعضاء فريقه على توجيهه هذا الاستعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، فليس مناقشاتنا فحسب، بل أيضا وبصورة متزايدة خطورة الإرهاب الدولي نفسه، يقتضيان منا اتخاذ قرارات محددة وحازمة بغض النظر عن مدى صعوبتها.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول، فإنه يجب علينا تكثيف التعاون الدولي في بعض المجالات، من قبيل تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية، وتوفير المعارف المتخصصة ونشرها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بيننا، فضلا عن الحصول على آليات فعالة لتبادل المعلومات.

وفي ذلك السياق، نظمت كولومبيا بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا معنيا باستراتيجيات مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي في بوغوتا. وتمكنا في ذلك المؤتمر من إحراز تقدم كبير في المناقشة بشأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المعنية بمكافحة الإرهاب، وفيما يتعلق بتكاملها مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بهدف تحقيق مزيد من التنسيق والاتساق في الأنشطة التي يجري تنفيذها على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، أودعنا في ٣٠ أيلول/سبتمبر صك تصديقنا على اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، تأكيداً على التزامنا بإنشاء الهيكل الأساسية القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ولن يكون الكفاح ضد الإرهاب ناجحا تماما، ما دمنا نفتقر إلى اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي. وكما سبق القول، فقد استغرقنا العديد من السنوات في المناقشة المؤدية إلى اعتماد اتفاقية من هذا القبيل، في حين أصبحت خطورة الإرهاب شاغلا رئيسيا بالنسبة لنا جميعا. وكما سبق أن قلت، فإن من المهم أن نواصل ذلك الجهد وأن نشدد على تحقيق ذلك الهدف. واستنادا إلى الالتزام الراسخ والإرادة السياسية اللازمين لاستخدام الأدوات وتطبيق المعايير ذات الصلة، فإنه يجب على جميع الدول أن تعمل - على أساس من التعاون التقني بين

على أعمال الاختطاف والابتزاز بوصفهما وسيلة من وسائل تمويل الإرهاب. ونحن بحاجة إلى المزيد من المعلومات والتحليل، ويجب أن نتجنب التعميمات والتدابير التي لا تتفق مع خصائص هذه الظاهرة في المناطق المختلفة من العالم. وعند النظر في هذه المسألة، فإن من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن جميع ضحايا الاختطاف يواجهون خطرا وشيكا يهدد حياتهم أو حريتهم مؤقتا على الأقل، علما بأن صون الحياة البشرية وكفالة الحرية، قيمتان وحقان معترف بهما دوليا ويجب احترامهما وحمايتهما. وبالتالي، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي - في سياق مكافحته لاختطاف الأشخاص - التدابير التي لا تحوّل الضحايا أو أولئك الذين يسعون إلى الدفاع عنهم إلى مجرمين.

ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب في تقيد صارم بالالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مختلف الصكوك الدولية القائمة في مجال مكافحة الإرهاب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي. فذلك شرط لا غنى عنه لكي يؤدي الكفاح العالمي ضد الإرهاب إلى النتائج التي نصبو إليها.

وكما سبقني الكثيرون إلى القول، ترى كولومبيا أيضا أن توفير الرعاية لضحايا الإرهاب وصون حقوقهم يمثلان ركيزة أساسية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويجب الاستماع إلى ضحايا الإرهاب، ويجب أن تتوفر للدول من الآليات ما يساعدها على حماية وتعزيز حقوقهم، فضلا عن الإقرار بتلك الحقوق. وإنني على اقتناع بأننا نحرز تقدما - عقب إطلاق البوابة الإلكترونية للأمم المتحدة المعنية بضحايا الإرهاب - نحو لفت الانتباه إلى الضحايا وتقديم الرعاية اللازمة لهم على النحو الذي يستحقونه.

ولن يكون الكفاح ضد الإرهاب ناجحا تماما، ما دمنا نفتقر إلى اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي. وصحيح أننا أمضينا سنوات عديدة قبل أن نتمكن من اعتماد الاتفاقية.

ما تزال أعمال الإرهاب العشوائي العنفي تحدث في مناطق مختلفة من العالم، كما وقع مؤخرا في نيجيريا وباكستان. وأود في هذا الوقت المؤلم، أن أعرب باسم بلدي، عن خالص التعازي لأسر الضحايا، ولحكومي نيجيريا وباكستان.

تكرر المملكة المغربية إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وتؤكد على أنه ما من شيء يمكن أن يبرر وقوع الهجمات الإرهابية. ولا ينبغي أن يُربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ويود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/68/841) الذي يتشاطر فيه تقييمه ورؤيته وتوصياته التي تستحق اهتمامنا الكامل، والتي ألهمت تعليقات وفد بلدي.

ونعتمد هذه الفرصة لترحب بإطلاق البوابة الإلكترونية المعنية بضحايا الإرهاب بالأمس، والتي ستكون أداة مفيدة لزيادة الوعي باحتياجات الضحايا ومنع الهجمات الإرهابية.

لقد كان اعتماد الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لحظة حاسمة في تركيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وتسلم الاستراتيجية بأهمية الانضمام إلى الجهود المبذولة على أساس خطة عمل تركز على أربع ركائز.

لقد تفاقم الإرهاب جراء العديد من العوامل، بما في ذلك ارتباطه بالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة عبر الحدود الوطنية.

ووجدت الشبكات الإرهابية في تلك الأنشطة للإتجار مصدرا لتمويل أعمالها الرامية إلى عرقلة السلام للمواطنين وإلى زعزعة استقرار الدول. وذلك يتطلب اتخاذ إجراء على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الوطني، قام المغرب أولا بتعزيز مجموعة أدواته القانونية وقانونه للعقوبات بتعديل القوانين القائمة وعن طريق وضع قوانين أخرى من أجل مواجهة الآفة الجديدة. ولذلك

الهيئات الدولية، وبموجب الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب الدولي - على وضع التشريعات الوطنية وتعزيزها، وإنشاء المؤسسات المالية المعنية بتوفير المعلومات والاستخبارات، علاوة على توفر آليات فعالة لتبادل المعلومات المالية بينها. ومن الأهمية بمكان أن تكون لدينا أطر فعالة للتعاون الدولي، وتمكننا من حرمان الإرهابيين من مصادر تمويلهم، والقضاء على الهياكل الأساسية الاقتصادية التي تمكنهم من العمل وتنفيذ عملياتهم.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لكولومبيا في تحويل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وما يترتب عنها من أثر ضار على الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ولن يكون لنقل الأسلحة والاتجار بها بصورة غير مشروعة أثر سلبي على الحقوق الإنسانية للسكان فحسب، بل يؤديان إلى تفاقم النزاعات وتقويض استقرار وأمن الدول، علاوة على ارتباطهما الوثيق جدا بالإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن معاهدة تجارة الأسلحة تعتبر خطوة هامة للغاية إلى الأمام. ومن شأنها - بعد دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، وتنفيذها الكامل - أن تساعدنا على تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى منع الإرهاب والقضاء عليه.

ويكتسي الحوار والتعاون وتضافر الجهود أهمية بالغة للتعايش الحضاري في مأمّن من آفة الإرهاب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئ الرئيس، على ترؤس أعمالنا أثناء الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الرامية إلى مكافحة آفة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر سعادة السفير هاليت شفيق، الممثل الدائم لتركيا، على جهوده وكفاءته المهنية في تيسير المشاورات بشأن الوثيقة (A/68/L.50) التي ستختتم أعمال جلستنا الاستعراضية بشأن الاستراتيجية.

وأود أن أعتمد هذه الفرصة لكي أدين بأقوى العبارات اختطاف القنصل العام التركي في الموصل في العراق.

اللازمة والتدريب المناسب للموارد البشرية بالتعاون مع الدول الأعضاء. فهي أداة عملية يجب أن تكفل وتوفر لها الموارد المالية المناسبة والكافية. ووفد بلدي على استعداد للانضمام إلى جهود فرقة العمل لتحقيق ذلك التوجيه الجديد. وفي هذه المناسبة، نشيد بالدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية إلى المركز. كما يشيد المغرب بالتعاون المثمر الذي تقيمه المملكة العربية السعودية مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الفصائل المنتسبة لتنظيم القاعدة التي تتطلع إلى إنشاء دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى نهر النيل والجماعات الأخرى التي تعمل في غرب أفريقيا والمتورطة في زعزعة استقرار مالي قد انضمت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وذلك البيان يستدعي قلق بلدي وقلق منطقة الساحل والمنطقة المغاربية بكاملهما. وسمح ذلك الاتجاه الواضح بشكل متزايد في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية، التي ينتمي لها المغرب، للشبكات الإرهابية بالحصول على الإمكانيات المالية والتكنولوجية لزيادة منطقة عملياتها إلى درجة تهديد سيادة دول المنطقة ووحدتها وسلامة أراضيها.

ولذلك ليس من الضروري فحسب بل من الأمور الأساسية أيضا زيادة التعاون وجهود تبادل المعلومات فيما بين بلدان منطقة الساحل والمنطقة المغاربية بغية مكافحة الفعالة معا لأنشطة زعزعة الاستقرار التي يقوم بها الإرهابيون. وتتطلب مكافحة تلك الآفة بمظهرها الجديد الالتزام الصادق لجميع دول المنطقة بالمكافحة العالمية. ولا بد أن نواصل توخي اليقظة وإيلاء المزيد من الاهتمام للمسألة واغتنام كل الفرص لاتخاذ إجراء منسق ومتضافر لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

وفي ذلك السياق، نظم المغرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حلقة عمل دولية بشأن التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي في سياق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، في

اعتمدنا استراتيجية شاملة واستباقية، تجمع بين القمع من خلال تعبئة الأمن وتقديم خدمات العدالة والوقاية بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية ودينية.

وفي ذلك السياق، تواصل المملكة المغربية تعزيز مجموعة أدواتها القانونية وأحكامها المؤسسية والتشغيلية من أجل مكافحة الفعالة لتهديد الإرهابيين. وتبين تجربة المغرب في مكافحة الإرهاب أن احترام المواطنين للخطوات التي تتخذها السلطات الوطنية وإدانتهم الكاملة للتطرف واستخدام أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أمر أساسي لإنجاح أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب. والتزامنا القوي بمواصلة الإصلاح الديمقراطي، مع تحقيق التنمية البشرية باعتبارها ركيزة محورية، وبمبادئ التسامح والحوار ومراعاة حقوق الإنسان مكن المغرب من تطوير مواجهة مناسبة للتطرف العنيف.

ولا يزال المغرب مقتنعا بأن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي للتعامل مع التغيير الشامل في الإرهاب. وفي الواقع، لا تزال الجماعات الإرهابية تكيف أساليب عملها ولديها في الوقت الحالي جدول أعمال ذو طابع إقليمي أكبر. فهي تقيم علاقات أوثق مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أكبر وأكثر كيدا.

ويرى المغرب أن الإرهاب ظاهرة عالمية تتطلب مواجهة عالمية، بالترادف مع التعاون دون الإقليمي والإقليمي القوي وبدعم من هذا التعاون. ولذلك يرحب وفد بلدي مع شعور بالارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبكون البلدان ملتزمة بمساعدة البلدان الأخرى في مكافحتها للإرهاب، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء.

ونشيد بجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما وضع مصفوفة مشاريع لتقديم المساعدة

الجوانب المتعلقة بأعمال الشرطة ومراقبة الحدود وتحقيق العدالة وتبادل المعلومات. وبالمثل، انضم المغرب إلى خطة عمل بروكسل لوضع استراتيجية لمكافحة تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا.

وفضلاً عن ذلك، فإن المملكة المغربية، وهي ملتزمة بحماية حرية التعبير الديني والثقافي وتعزيز قيم التسامح والاعتدال التي يحث عليها الإسلام، تدين التطرف وتسييس الدين. وبغية التصدي لانتشار التطرف الراديكالي وقمع من يدعمون التطرف والتمرد والتفكك والمذاهب المضللة، تقيم المملكة المغربية التعاون الديني مع البلدان الأفريقية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وهو يتألف من تدريب القادة المسلمين الأفارقة وتعليمهم قواعد وقيم الإسلام المعتدل وتشجيع التوازن والاعتدال والتسامح والتعايش وقبول الآخرين. واستفاد من ذلك التعاون بالفعل ٦٠٠ من القادة المسلمين من مالي وعدد مماثل من غينيا ومن كوت ديفوار. ويتمثل هدفه في مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير إمكانياتها ونشر قيم التسامح والتعايش والانسجام والوحدة فيما بين مختلف قطاعات المجتمع، فضلاً عن التعايش فيما بين الأديان. فالقادة المسلمون الذين تلقوا التدريب سيصبحون، بدورهم، مدربين للقادة المسلمين الآخرين في بلدانهم.

وسأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن المغرب على استعداد لتبادل خبرته، وعلى وجه الخصوص للتعاون في تدريب القادة المسلمين في بلدان المنطقة الأخرى. ويشكل ذلك التعاون جزءاً من اقتناعنا بأنه لا يمكن مواجهة الإرهاب إلا من خلال التعاون والجهود المشتركة للجميع.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشدد على تضامن شعب وحكومة كندا مع شعب وحكومة تركيا في الحالة التي يمران بها والمتعلقة بالمواطنين الأتراك الموجودين في الموصل بالعراق.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استضافنا المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود فيما بين دول منطقة الساحل والمنطقة المغاربية. وأُختم المؤتمر باعتماد إعلان الرباط، الذي تسعى توصياته لكفالة أمن الحدود في بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء على أساس اتخاذ نهج منسق وشامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والتشغيلية والإنمائية.

وفي السياق نفسه، ترى المملكة المغربية أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تتسم بأهمية كبيرة في التغلب على التحديات التي تواجه منطقة الساحل. وفي سياق المواجهة المنسقة للعديد من الآفات التي تهدد تلك المنطقة من أفريقيا، شارك المغرب بفعالية في الاجتماع الوزاري الأول لإنشاء منبر تنسيق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي عقد في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبلدي يؤيد تلك الاستراتيجية تأييداً كاملاً.

وعلى نحو ما يبينه تقرير الأمين العام، فإنه منذ الجلسة الاستعراضية السابقة، يجري استغلال كيدي لشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي على يد الإرهابيين، الذين يستخدمون هذه الشبكات لتمجيد الإرهاب وللتجنيد والتخريض وتشجيع التطرف. ومن المحتمل أن يعرض ذلك للخطر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص لذلك التحدي الجديد.

إضافة إلى ذلك، يبحث الإرهابيون عن بؤر ساخنة للتوتر وأوجه ضعف مؤسسات الدولة لترسيخ أقدامهم هناك، ونشر الإرهاب والانتشار والدعاية، وفي نهاية المطاف، زعزعة استقرار الدول والمناطق.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن المملكة المغربية عقدت اجتماع الخبراء الأول بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ١٤ و ١٥ أيار/مايو في مراكش في سياق مبادراتها المشتركة مع هولندا في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ويهدف الاجتماع إلى تناول الحالة الجديدة بالتركيز على

(تكلم بالإنكليزية)

المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ. بيد أننا في كندا نعتقد أنه لا يمكننا فقط الامتثال بل يجب علينا مضاعفة جهودنا لمواجهة هذه الظاهرة أينما وحيثما وجدناها. ولا بد لنا من التركيز على درجة أكبر من التماسك والتنسيق؛ وعلينا تحاشي الازدواجية في العمل والتركيز على الكيفية التي يمكننا بها أن نُحسن العمل معاً، في المناطق التي ننتمي إليها وعلى النحو المتعدد الأطراف، لمكافحة الإرهاب. أود أن أهنئ الميسر الحالي وجميع الذين عملوا على صوغ نص مشروع قرار اليوم (A/68/L.50) ونُحييهم على عملهم ونتطلع بلهفة إلى تعاوننا المشترك الحالي مع منظومة الأمم المتحدة في جعل مكافحة الإرهاب عملاً ناجحاً.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تضامن حكومة بيرو مع شعب وحكومة تركيا فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية وعلى ما يمران به من معاناة في الأراضي العراقية.

يؤيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تعتبر بيرو استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ذات أهمية حيوية. فبالنسبة لنا تلك مسألة على جانب كبير من الأهمية، إذ أن بلدنا عانى لأكثر من عقدين من الزمن من العنف الذي تسببت به مجموعتان إرهابيتان ألحقتا أضراراً إنسانية ومادية هائلة بالبلاد.

لقد تصدت بيرو للإرهاب بتنفيذ سياسة موجهة نحو استئصال شأفة العنف وتعزيز القيم الحضارية والسلامة العامة، وهي قيم تلزمنا بتعزيز النظام العام، والنهوض بالثقافة المتحضرة المتمثلة في احترام القانون ونواميس التعايش وزيادة الوعي العام ضد العنف في سياق الاستقرار الاجتماعي. تلك السياسة تتماشى مع الإستراتيجية القائمة على أربع ركائز ألا وهي: الركيزة الأولى، التصدي للظروف المفضية إلى انتشار

إن عملية خطف - فلنكن واضحين ونُسمي الأشياء بمسمياتها - ٤٩ ممثلاً دبلوماسياً وأفراد أسرهم، بمن فيهم الأطفال، بالإضافة إلى ٣٩ مواطناً تركياً تنم عن عمل شائن يستحق الإدانة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩٣. ونُطالب بإطلاق سراحهم فوراً والعودة الآمنة لجميع الأسرى المحتجزين.

نجتمع هنا عصر هذا اليوم لتجديد التزامنا الجماعي بالكفاح المتعدد الأطراف ضد الإرهاب. ما برحت كندا تؤمن بقيمة وأهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وما زلنا مشتركين بصورة وثيقة في جهد الأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب بوصفه عدواً مشتركاً نواجهه جميعاً. وما من دولة في هذه القاعة محصنة ضده.

لقد تطورت الإستراتيجية وقطعت شوطاً طويلاً خلال السنوات السبع أو الثماني الماضية. ونحیی القيادة التي تخلت بها البلدان الميسرة الشريكة في الماضي وفي الحاضر أيضاً، وهي غواتيمالا وبنغلاديش والميسر الحالي تركيا، وأشكرها على قيادتها في الدفع قُدماً باختصاصات الإستراتيجية التي شهدت تطوراً إيجابياً منذ أول عملية تيسير في عام ٢٠٠٨. وقد سر كندا المشاركة بوصفها ميسراً في عام ٢٠١٢. ونعرف من تجربتنا الشخصية أن دور الميسر صعب جداً وينطوي على تحدي ويتطلب التعامل بمهارة في مفاوضات حساسة. وهذا يأتي مع المنطقة التي يعمل فيها، ولكن يجب علينا الاستمرار في التحرك قُدماً نحو التوصل إلى نتيجة إيجابية بتوسيع وتعميق أسس الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وأشكر حكومة تركيا والبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة على توجيهها باقتدار لاستعراض عام ٢٠١٤.

لقد قطعنا خطوات واسعة نحو تنسيق أفضل في مكافحة الإرهاب هنا في الأمم المتحدة وقد فعلنا ذلك أيضاً في سائر

التشديد في هذا المجال بالذات على أن بيرو قد حصلت على تعاون دولي من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مما مكّننا من استكشاف أفاق جديدة للتعاون. وتهدف جهود بيرو في هذا الميدان بصورة رئيسية إلى تيسير التعاون مع بلدان المنطقة التي تأثرت بوجود مجموعات إرهابية صغيرة مماثلة لذلك النوع الذي نُعاني منه في بيرو. هذا يتفق مع الركيزة الأولى للاستراتيجية التي تهدف بالتحديد إلى مكافحة الظروف المفضية إلى انتشار هذه الظاهرة.

منذ أن تمت هزيمة الإرهاب في بيرو، حاولت مجموعة صغيرة جدا من الناس تضليل الرأي العام، والعمل من خلال إنشاء منظمات وهمية تتظاهر بأنها مثل حقيقي يخطئ بنفوذ عام لا تملكه. ويقولون بأنهم يريدون عفوا عاما عن الإرهابيين الذين أصدرت محاكم بيرو أحكاما ضدهم مع مراعاة احترام لحقوق الإنسان؛ ومع ذلك، يرفضون التخلي عن أفكارهم، إنما الحركة الإرهابية المعروفة باسم "الدرب الساطع" التي تبرر أساسا الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهي جرائم ظلت ترتكبها تلك الحركة لأكثر من عقدين من الزمن.

إن تلك المجموعات المرتبطة بالإرهاب استغلت الحقوق والحريات في تشكيل الجمعيات وحرية التعبير، شأنها شأن الإرهابيين الآخرين المنتشرين في العالم. لذلك نُرحب بقرار مجلس الأمن ٢١٢٩ (٢٠١٣) الذي يُقر بمدى أهمية قيام الدول بمنع استخدام الإرهابيين للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية والمنظمات الخيرية للأغراض الإرهابية. ونعتقد أن من الحيوي أن يتجسد ذلك في الاستعراض الرابع الحالي الذي يتم كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، وبفضل الأدلة التي قدمتها الشرطة الوطنية في بيرو لما تتمتع به من براعة في تقصي الأمور المالية، تمكنت في الأسابيع القليلة الماضية بالعمل مع مكتب المدعي العام

الإرهاب؛ ثانيا، الوقاية منه ومكافحته؛ ثالثا، زيادة قدرتنا الوطنية على دحره؛ ورابعا، ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في الكفاح ضد هذه الآفة. وفي ذلك السياق قدمت بيرو دعما لضحايا الإرهاب، ولا سيما بإنشاء لجنة رفيعة المستوى ومتعددة القطاعات من أجل التعويض على الضحايا والمصالحة الوطنية، وبصورة محددة إطلاق برامج خاصة بالضحايا الموجودين في مناطق تقرر بحقوقهم المدنية، وتوفير البعثات الدراسية والتدريب، والرعاية الصحية والنفسية لهم. وتنهض الدولة أيضا ببرامج التعويض الجماعية التي تتضمن تحسين مرافق الصرف الصحي المجتمعية، وترميم الهياكل الأساسية ودعم عمليات إعادة التوطين والحصول على المساكن. وقد أنشأنا برامج لتقديم تعويضات مالية رمزية للضحايا وذويهم ممن لديهم إعاقات جسدية أو عقلية، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي.

غير أننا نعتقد أن بعض الإرهابيين باستغلالهم لتكنولوجيا المعلومات الجديدة في بيئة عالمية تفضي إلى إنشاء شبكات عابرة للحدود الوطنية، تمكنوا من تثبيت أقدامهم. ذلك شكل جديد لظاهرة تتجاوز الحدود، وفي ذلك الصدد، نفهم أن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوننا دوليا قويا على الصعد الثنائية والإقليمية والعالمية. وفي ذلك الصدد، ومنذ المؤتمر الأول المتخصص للبلدان الأمريكية المعني بالإرهاب الذي أُنعقد في ليما في عام ١٩٩٦، ما برحت بيرو تدعو إلى القيام بعمل جماعي في المنتديات المتعددة الأطراف، لا سيما في منظمة الدول الأمريكية. نحن طرف في ١٧ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب. وقد أيدنا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وسيادة القانون على الصعيدين الوطني الدولي وبشأن تدابير مكافحة الإرهاب.

نعتبر مكافحة تمويل الإرهابيين أولوية رئيسية نعمل عليها من خلال وحدة الاستخبارات المالية في بيرو. وينبغي لنا

أولا، يجب ألا نتسامح مطلقا بإزاء الإرهاب. فالإرهاب عدو البشرية. وأي عمل إرهابي، أيا كان الغرض منه وأيا كان دافعه وأيا كان مرتكبه ومتى وأينما ارتُكب، يشكل عملا إجراميا خطيرا لا يمكن تبريره على الإطلاق. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا واضحا ضد الإرهاب والتزعات الانفصالية والتطرف. وينبغي ألا يمارس أي بلد سياسة الكيل بمكيالين حيال هذه المسألة، مستخدما مصلحته الذاتية لتغيير مواقفه أو مستخدما المكائد السياسية لإيواء الإرهابيين أو التواطؤ معهم.

ثانيا، تستفيد المنظمات الإرهابية والإرهابيون من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدام الإنترنت، للتحريض أو التجنيد أو التمويل أو التخطيط للهجمات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد وعيه بذلك الاتجاه جديد. ويحدد القرار ٢١٢٩ (٢٠١٣) وما تلاه من قرارات للأمم المتحدة متطلبات واضحة في هذا الصدد. وينبغي للدول أن تنفذ تلك القرارات بصورة كاملة وأن تعزز تبادل المعلومات والتعاون.

ثالثا، ينبغي أن تجري مكافحة الإرهاب بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه وعلى أساس المعايير الأخرى المعترف بها في العلاقات الدولية. ويتعين احترام استقلال البلدان ووحدها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن ندعو إلى الحوار والتفاهم والتبادل بين مختلف الحضارات والأديان. وينبغي ألا نقرن الإرهاب بمنطقة معينة أو بلد معين أو دين معين.

رابعا، يتعين علينا في سياق مكافحة الإرهاب أن نتبع نهجا شاملا لمكافحة الأسباب الجذرية والأعراض على السواء. ونحن بحاجة إلى تضيق فجوة الفقر في المجتمع والتصدي للظلم الاجتماعي والتعامل بصورة مناسبة مع الصراعات الإقليمية ومكافحة التزعة الانفصالية والتطرف ووقف انتشار الكراهية والتعصب. وهذه كلها عناصر هامة جدا في مكافحة

وباحترام صارم لحقوق الإنسان ووفقا للإجراءات القانونية الواجبة، من إلقاء القبض على مجموعة من أعضاء منظمة هي واجهة للإرهابيين، ويجري حاليا التحقيق القانوني معهم

وأود أن أختتم بالإشارة إلى الحاجة إلى الاعتماد على استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب تدل، مع حفاظها على التوازن بين ركائزها الأربع، على قدرة المجتمع الدولي على التصدي بصورة جماعية للتحديات التي جلبتها آفة الإرهاب عبر مختلف مظاهرها، والتي يتصف العديد منها بطابع عابر للحدود الوطنية. وفعالية الاستراتيجية العالمية ترتبط ارتباطا مباشرا بالقدرة على العمل، بصورة متعددة الأطراف واستنادا إلى القانون الدولي، من أجل الإسراع بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على تقريره (A/68/841) والمعلومات الواردة فيه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للميسر، الممثل الدائم لتركيا، على عمله.

تدين الصين بشدة عملية الاختطاف التي وقعت مؤخرا في الموصل، العراق، حيث تعرضت بعثات دبلوماسية للاعتداء وجرى اختطاف دبلوماسيين. ونطالب بالإفراج الفوري عن الرهائن.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تمثل وثيقة توافقية اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة. وقد بذل المجتمع الدولي جهودا هائلة في مكافحة الإرهاب وحقق الكثير. غير أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا خطيرا للغاية للسلام وللأمن الدوليين. وظهرت أيضا وسائل وطرق جديدة لارتكاب الأعمال الإرهابية. وفي ما يتعلق بكيفية تنفيذ الاستراتيجية، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

وأود أيضا أن أثني على قيادة السفير هاليت شفيق خلال عملية الاستعراض، بما في ذلك جهوده الرامية إلى إعداد مشروع القرار (A/68/L.50)

في البداية، نود أن نعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب تركيا في ضوء الهجمات الإرهابية التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مؤخرا في العراق. وندين بشدة كل أعمال الإرهاب ونؤكد على أنه يجب الإفراج عن جميع الرهائن على الفور سالمين.

على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/68/841)، فإن الإرهاب يولده سوء الحكم والتمييز والإقصاء السياسي وعدم المساواة في التنمية الاقتصادية. وكما يقال كثيرا، فإن المشكلة المعقدة تتطلب نهجا شاملا. وفي هذا الصدد، يتفق وفد بلدي مع ملاحظات الأمين العام بأن أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الإرهاب تتمثل في تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن والنهوض بالتنمية البشرية والتفكير بحقوق الإنسان وسيادة القانون وتنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية بطريقة متوازنة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التنسيق والتعاون الفعالين خلال تلك العملية المستمرة أمر ضروري. ومن ثم، فنحن نؤيد النهج الثلاثي الأبعاد لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والذي يهدف إلى تعزيز التعاون والاتساق في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للعناصر الرئيسية للإرهاب، ألا وهي، الإرهابيون والأسلحة والتمويل والشبكات.

أولا، هناك حاجة إلى بذل طائفة من الجهود لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ومن المهم للغاية، على وجه الخصوص، الاستثمار في الشباب والتعليم وحقوق الإنسان. ولذلك، فإن جمهورية كوريا تؤيد بقوة مبادرة الأمين العام العالمية "التعليم أولا" ومبادرته "الحقوق أولا".

الإرهاب على الصعيد الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب وأن ينفذ، بشكل كلي ومتوازن، الاستراتيجية العالمية.

خامسا، للأمم المتحدة دور أكبر ينبغي أن تقوم به. فعلى الأمم المتحدة الدعوة إلى تطبيق معيار واضح جدا لتحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ. وينبغي لنا بناء توافق في الآراء وزيادة التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وبناء القدرات. ونحن ندعم الجمعية العامة والهيئات الفرعية لمجلس الأمن، على أساس ولاية كل منها، في تعزيز التعاون والتنسيق والمشاركة بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

إن الصين من ضحايا الإرهاب. ومنظمة تركستان الشرقية الإرهابية، بقيادة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، تشكل أخطر تهديد تواجهه الحكومة الصينية في مجال الأمن القومي. وسنواصل اتخاذ تدابير صارمة للغاية لمكافحة الإرهاب بحزم. ونحن نملك العزيمة والثقة والقدرة على وقف انتشار الإرهاب. وأولئك الإرهابيون لن ينجحوا أبدا أيا كانت أغراضهم أو دوافعهم.

وستواصل الصين تنفيذ الاستراتيجية العالمية بصورة استباقية. وسنشرك بنشاط في التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة. ونحن مستعدون للعمل مع البلدان المعنية لتبادل المعلومات في مجالات التشريع والإنفاذ وتبادل المعلومات وتسليم المشتبه في أنهم إرهابيون وإعادةهم إلى أوطانهم.

فلنوحد جهودنا ونعمل معا من أجل مكافحة آفة الإرهاب العالمية.

السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه السلسلة الهامة من الجلسات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منذ استعراضها الثالث الذي جرى في عام ٢٠١٢.

تبذل جهودا متواصلة، للتصدي بفعالية للتهديدات الناشئة الناجمة عن سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعلم الإرهابيون، مستفيدين في ذلك من الموصولية العالية، كيفية صنع قنابل وتجنيد عناصر جدد، وخوض حروب دعائية عبر شبكة الإنترنت. وقد اقترحت جمهورية كوريا في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في لاهاي في شهر آذار/مارس الماضي، بذل جهود مشتركة، بغية التصدي للتهديد الناشئ الذي يمثل الإرهاب الحاسوبي على المرافق النووية.

إننا نعمل أيضا بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بخصوص إقامة مشروع من شأنه تعزيز الأمن الحاسوبي للبلدان النامية، بغية مواجهة الإرهاب الحاسوبي المحتمل. إننا نتطلع للعمل مع الدول الأعضاء المعنية بشأن تلك المسألة.

وكما أكد ذلك الأمين العام بان كي - مون، فإن الإرهاب لا يتقيد بأي جنسية أو حدود. ويجب أن تعكس استجابتنا أيضا الطابع غير المنظم والواسع الانتشار للإرهاب اليوم. وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدورها في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد ليرينا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/68/841) عن التقدم المحرز في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على تنظيمها هذا الحدث، وعلى جهودها المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من أجل استمرارها في حوارها البناء مع بلدي، وخاصة بعد الزيارة الاستعراضية للأرجنتين، التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وتمشيا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والالتزامات التي تم التعهد بها في هذا السياق، فإن

وقد ضاعفت جمهورية كوريا، من جانبها، مساعدتها الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٧، بما في ذلك في مجالات الحد من الفقر وتنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة.

ثانيا، تتمثل مهمة أخرى هامة في ردع التدفق غير المشروع للأسلحة ووقف تمويل الإرهابيين.

على هذا النحو، تتطلع جمهورية كوريا إلى الدور المحوري لمعاهدة تجارة الأسلحة. إننا نخطط أيضا لتقديم القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن مكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة، إلى جانب أستراليا، خلال الدورة القادمة للجمعية العامة. ومن الضروري أيضا التنفيذ الكامل لجميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ثالثا، يتطلب الدفاع عن الحدود السهلة الاختراق، وتفكيك الشبكات الإرهابية الإقليمية والعالمية، بذل جهود متضافرة عبر الحدود الوطنية. ويعد على وجه الخصوص، تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون العملي والاستخباري بين البلدان الإقليمية أمرا أساسيا لمكافحة الإرهاب.

بصفة جمهورية كوريا رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإنها ترى ضرورة أن يشكل حرمان الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وقد وفرت المناقشة العامة التي عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.7169)، في ٧ أيار/مايو، والبيان الرئاسي (S/PRST/2014/7)، المزيد من الزخم من أجل تعزيز الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وسوف نواصل البناء على الاقتراحات البناءة التي قدمتها الدول الأعضاء، من أجل الإسهام في وضع استراتيجية شاملة لتحقيق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ثانيا، بصفة جمهورية كوريا البلد المضيف لمؤتمر سيول الخاص بالفضاء الإلكتروني خلال العام الماضي، فإنها ما فتئت

إن جهود الأرجنتين الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه، تستند إلى الاحترام التام لسيادة القانون، والضمانات الأساسية لمختلف فروع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتجربة بلدي منذ ظهور إرهاب الدولة، قد جعلت من الأرجنتين طرفا فاعلا نشطا للغاية، في مجال تعزيز حقوق الإنسان. ولذلك، ليس من المقبول بالنسبة لنا الاعتقاد بإمكانية القبول بانتهاكات حقوق الإنسان في بعض الظروف. وما دامت الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب تقوم على أساس كفاءة إجراءات العدالة الجنائية ومراعاة مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتضمن العدالة وتحمي حقوق المدعى عليهم، فيمكنها توفير استجابة سلمية ومسؤولة ومشروعة لظاهرة الإرهاب. وبهذه الطريقة، يمكننا في إطار الركيزة الرابعة من الاستراتيجية العالمية، الإسهام في تفادي تصعيد أعمال العنف، واستخدام القوة على نحو يتعارض مع حماية الفرد ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، ويمكن أن نعزز التزام المجتمع بسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتفاهم والدعم الأساسيين للذين يتطلبهما ضحايا الإرهاب.

وتعتقد الأرجنتين أن السياسات التي تعزز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسياسات الإدماج الاجتماعي لأكثر فئات السكان ضعفا، هي الأداة الضرورية لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، كما هو منصوص عليه في الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية. ولن تجد أي جماعة إرهابية أو جريمة عابرة للحدود الوطنية أرضا خصبة في المجتمعات التي تشهد مستويات عالية من التعايش الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في تنميتها.

وفي هذا الصدد، تؤيد الأرجنتين تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بوصفه مبادرة ترمي إلى تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان. وتتطلب ظاهرة مثل الإرهاب، نظرا لما تتسم به من تعقيد

الأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن الأعمال الإرهابية تشكل تهديدا ليس للسلم والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضا للأرواح البشرية، وتعرض للخطر استقرار الدول وتوطيد الديمقراطية فيها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

لقد وقعت جمهورية الأرجنتين ضحية للإرهاب الدولي مرتين في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وفي غضون أيام قليلة، في ١٨ تموز/يوليه، سيكون قد مر ٢٠ عاما على الهجوم الثاني على مقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة. ولذلك السبب، كان بلدي من بين أوائل البلدان التي وجهت الانتباه إلى حاجة المجتمع الدولي إلى وضع محددات واضحة، لوضع الأساس لسياسة تعاون وتنسيق من أجل التصدي للإرهاب.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة، لم تقوض فحسب قيم ومبادئ الدول، والديمقراطيات والحريات، بل حدث بنا إلى الاعتراف بأن مكافحة الإرهاب تتطلب اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد، للعمل على تحقيق أوسع مستوى ممكن من التعاون، بهدف التصدي للخطر بجميع أشكاله ومظاهره.

وتعتقد الأرجنتين أن الأطر المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، والأمانة العامة وفرقة العمل، ومجلس الأمن، ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، فضلا عن الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، هي أنسب المحافل لتنسيق ما يلزم من التعاضد والتعاون بين الدول لمنع الإرهاب والقضاء عليه. وبالتالي، ورغم أننا نؤيد المبادرات التي تقوم بها المحافل الأخرى متعددة الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب، فإننا لا نقوم بذلك إلا إلى الحد الذي تسهم فيه إجراءاتها ومبادئها في تعزيز الإجراءات والمبادئ التي توجه أعمال الأمم المتحدة، بوصفها تشكل أساس الحوكمة العالمية، القائمة على العمل الحقيقي المتعدد الأطراف. ويجب علينا ضمان تصرف جميع الأطراف الفاعلة الملتزمة بمكافحة الإرهاب بشكل فعال بعضها مع بعض، وليس بشكل تنافسي بل على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون مع الاعتراف بقدرات كل منها.

ويكتسي اتباع نهج شامل في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أهمية متعاظمة أكثر من ذي قبل للتصدي لهذه التحديات المتزايدة. وقد تحققت منذ عام ٢٠٠٦ نجاحات كبرى في مجال إنفاذ القانون على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المحاكمات والإدانات. ويجب أن نواصل تعزيز نظم العدالة الجنائية والتعاون القانوني الدولي مع حماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري أن نكرس الاهتمام بقدر أكبر على الوقاية.

لقد حدد الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية مدى أهمية الخطوات الوقائية التي ينبغي اتخاذها للتصدي للتحديات الناشئة، الآتية الذكر.

يشكل النمو السريع لأعمال اختطاف الأشخاص طلباً للفدية، واحتجاز الرهائن من قبل الجماعات الإرهابية بهدف تمويل عملياتها أو للحصول على تنازلات، أحد أخطر التحديات العالمية. وهناك أدلة متزايدة ومؤكدة على أن دفع الفدى من قبل الدول يؤدي إلى زيادة كبيرة في مبالغ الفدية التي يطالب بها الخاطفون، بل ويزيد استهداف مواطني تلك الدول، وبالتالي يؤدي إلى إدامة المشكلة نفسها. وبطبيعة الحال فإن سلامة ورفاه الضحايا يظلان الشاغل الرئيسي في جميع الحالات. ومع ذلك، فإن دفع الفدى يساعد على تمويل الإرهاب، ونحن بحاجة إلى تضامن دولي لقمع هذه الممارسة. وسيتيح الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام فرصة هامة لتبادل الخبرات في مجال منع اختطاف الأشخاص من قبل الإرهابيين طلباً للفدية.

لقد شدد استعراض الاستراتيجية العالمية هذا العام على التدابير الرامية إلى التصدي للظروف المفضية إلى ممارسة الإرهاب. وهناك إدراك متزايد لأن بوسع الحكومات أن تعمل بشكل أفضل للتصدي للتطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى ممارسة الإرهاب.

وطبيعة عابرة للحدود، اتفاقاً بين البلدان في مجال العدالة الجنائية، وتدابير مكافحة الإرهاب، من أجل ضمان عدم الإفلات من العقاب، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب، حتى يتسنى لنا المساعدة على تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية.

لكن، في مواجهة الأعمال المؤسفة التي وقعت في باكستان والعراق خلال الأيام الأخيرة، لا بد أن نستنتج ضرورة التركيز على تيسير العوامل اللازمة لإنشاء كل بلد لقدراته الخاصة به، ووضع نموذج الخاص به لمواجهة تهديد الإرهاب. ويجب على كل ثقافة وعلى كل بلد القيام بتجربته الخاصة به، بدعم من المجتمع الدولي بأسره. ونعتقد بأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تصبح ذات أهمية حاسمة هنا.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير هاليت شفيق وفريقه على قيادتهما لهذا الاستعراض الهام إلى نتيجة حظيت بتوافق قوي في الآراء.

تدين أستراليا الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مؤخراً في العراق وأخذ موظفي القنصلية التركية كرهائن. ونحث ذلك التنظيم على إطلاق سراح الرهائن على الفور. وينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي لضمان الإفراج الآمن عنهم. ونعرب عن تضامننا مع شعبي وحكومي باكستان ونيجيريا على إثر الهجمات المؤسفة الأخيرة التي شنها الإرهابيون في هذين البلدين.

تبين تلك الأحداث أن التهديد الذي يشكله الإرهاب اليوم أصبح أكثر تعقيداً من ذي قبل. تتسم المنظمات الإرهابية بالدينامية والقدرة على التنقل والتجنيد بسرعة وإيصال الأفكار وأساليب العمل على الفور وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي. وقد أبدت الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة النية والقدرة على استغلال مواطن الضعف في بعض المجتمعات - التوترات الطائفية والأمية وضعف الحوكمة - بهدف نشر التطرف في تلك المجتمعات بما يخدم أغراضها الأيديولوجية والمالية.

بإدراج تنظيم بوكو حرام وثلاث من الجماعات الأخرى المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في القائمة. وتبين تلك الإجراءات أيضا الكيفية التي يعزز بها نظام الجزاءات قدرة الدول على منع الإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة من أن يشكلوا تهديدا داخل أقاليم تلك الدول وحدودها. ولكن لا سبيل لتحقيق الإمكانات الكاملة لنظام الجزاءات على استهداف ومكافحة شبكة القاعدة إلا إذا قررت الدول الأعضاء العمل مع اللجنة بهدف تحديد عوامل التمكين الرئيسية داخل الشبكة التي ينبغي إخضاعها للجزاءات.

وبالمثل، فلا سبيل لأن تكون الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والجزاءات والتدابير الدولية الأخرى فعالة إلا بتنفيذها على نطاق واسع. وما تزال العديد من الدول بحاجة إلى المساعدة التقنية كي تتمكن من تنفيذ التزاماتها. وستواصل أستراليا العمل على تعزيز قدرة الشركاء في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا. وكما قال نائب وزير خارجية إندونيسيا هذا الصباح، فقد تمكن مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون - الذي أنشئ في أعقاب شن الهجمات الإرهابية بالقنابل في بالي في عام ٢٠٠٢ - من تدريب ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ ضابط حتى الآن.

وتكتسي المرافق الإقليمية المخصصة أهمية بالغة بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. ويضطلع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أيضا بدور هام من خلال العمل مع الأمم المتحدة على تعزيز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتيسير بناء القدرات بصورة عملية دينامية ومستجيبة. تشارك أستراليا وإندونيسيا في رئاسة الفريق العامل الجديد المعني بشؤون الاحتجاز وإعادة الإدماج التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ في نيسان/أبريل بهدف مواجهة التحدي الذي يشكله السجناء الإرهابيون أثناء فترة احتجازهم، علاوة على إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

وتكتسي الاستراتيجيات الوطنية المعنية بمكافحة التطرف العنيف أهمية بالغة. وتهدف الاستراتيجية الأسترالية إلى تعزيز أنشطة شرطة المجتمعات المحلية، وإنشاء الشراكات القوية مع قادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بما يساعد على بناء التماسك الاجتماعي والقدرة على التحمل. وقد سمعنا الكثير اليوم عن التحدي الذي يشكله المقاتلون الأجانب، بما في ذلك ما يتعلق بتدابير إنفاذ القانون التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذا الخطر. ويجب أن تكمل مكافحة التطرف العنيف في المجتمعات المحلية جهود إنفاذ القانون في سياق التصدي لهذه الظاهرة. وبوسع الدول والمجتمعات المحلية أن تقضي على إغراءات القتال في البلدان الأجنبية، بما في ذلك عن طريق تحسين فهم الآثار المترتبة عن المشاركة في النزاعات، وتشجيع السكان على السعي إلى سبل بديلة غير العنف لمساعدة السكان المتضررين في تلك البلدان، من قبيل بذل الجهود الإنسانية.

ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معا وعلى نحو عاجل، للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب. وما لم نتصد لذلك التهديد معا وبصورة مباشرة، فسيكون له عواقب وخيمة على الأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

ويمثل نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أحد الأدوات الوقائية البالغة الأهمية المتاحة لنا على الصعيد العالمي. وقد أشارت العديد من الوفود اليوم أنه وبالرغم من أن هياكل القيادة العليا والوسطى لتنظيم القاعدة قد أضعفت، غير أن قدرتها على جذب المقاتلين وتجنيدهم ما تزال قوية مثلما كانت في السابق. وقد رأينا ذلك بالفعل في انتشار العناصر المتفرقة المنتسبة لتنظيم القاعدة والجماعات المنشقة التي تستغل النزاعات المحلية أو الحالات التي تتسم بضعف رقابة الدولة ومحدوديتها. وما تزال لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة تكفل قدرة قوائم جزاءاتها على التصدي للطابع العصري لهذا التهديد، كما يبدو ذلك في الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا

٣ ويكرر مشروع القرار التأكيد على أهمية الاستراتيجية وركائزها الأربع، إلى جانب التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة في التصدي لهذه المسألة. وتؤيد البرازيل تأييدا تاما المنظور الشامل والمتكامل للاستراتيجية في منع ومكافحة الإرهاب.

ونعيد التأكيد على التزامنا باتباع نهج كلي في مكافحة الإرهاب، كونه تهديدا متعدد الأبعاد وتجب مكافحته مع مراعاة تنوع الأسباب الكامنة وراءه. وتشدد البرازيل على أنه ينبغي أن تستخدم في مكافحة الإرهاب جميع الوسائل المنسقة مع ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي، وأنه يجب ألا تتم مكافحة الإرهاب على حساب الأصول القانونية الواجبة وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والحريات المدنية. وغالبا ما ينشأ التطرف العنيف والتشدد والعنف عن ممارسات الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي التي طال أمدها، التي قد يستشري التعصب في ظلها. وقد كانت البرازيل شريكا نشطا في المفاوضات التي جرت بشأن مشروع القرار.

أود الآن أن أعلق بإيجاز على بعض القضايا التي تناوّلها مشروع القرار الحالي.

لدي تعليق عام، أود أن أذكر أن مشروع القرار أطول كثيرا من المشروع السابق (القرار ٦٦/٢٨٢). ومن بين مزاياه أنه يجمع بين عناصر ذات أهمية حاليا بالنسبة للأمم المتحدة، بينما يؤكد مجددا على الدور المركزي للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب. يوجد عدد هام من الفقرات الجديدة التي تتناول التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وفي هذا الصدد، يؤكد مشروع القرار أنه لا يمكن درء التهديد بالقوة العسكرية، وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحدها. في ذلك الصدد، علينا أن نشدد على أن الإرهاب لن يُهزم إلا إذا تخلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة عن ثقافة رد الفعل

غير أن الأمم المتحدة تضطلع - أكثر من أي منظمة أخرى - بدور فريد وريادي في تعزيز الوعي وتنفيذ القواعد والمعايير الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وفي حشد المساعدة التقنية اللازمة لفعالية الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام بهدف إدماج مسائل السلام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، في الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تتكيف الأمم المتحدة مع التهديد المعاصر الذي يشكّله الإرهاب عبر اتباع نهج استراتيجي ومنسق من هذا القبيل. ويدعم الاستعراض الرابع الذي يجري مرة كل سنتين بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد فيرا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تعازي البرازيل لجميع ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في العراق، ونأمل في استعادة الهدوء في ذلك البلد على الفور. ونود أن نعرب عن تضامننا مع الشعب التركي، ومع موظفي السلك الدبلوماسي بالنظر إلى عمليات الاختطاف التي حدثت مؤخرا في الموصل.

وأود أن أهنيئ رئيس وميسر المناقشات بشأن مشروع القرار المعروف علينا اليوم (A/68/L.50)، السفير هاليت شفيق. الممثل الدائم لتركيا، وفريقه المتفاني على الاحتتام الناجح لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا، الذي تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/68/PV.94).

ونرحب بمشروع القرار بوصفه فرصة تتيح للأمم المتحدة الحفاظ على "أهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومواكبتها في ضوء التهديدات المستجدة واتجاهات الإرهاب الدولي المتغيرة" على النحو المنصوص عليه في الفقرة

ونأمل أن يساعد إدراج احترام وحماية الحق في الخصوصية في مشروع القرار في التشديد على ضرورة اعتماد الدول لنهج متوازن، من خلال منظورات الأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، عند التصدي للتحديات الحالية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

تطرق مشروع القرار إلى مسألة أخرى جديدة بالذكر، ألا وهي حاجة الدول إلى ضمان الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عند اتخاذها أي تدابير أو أي وسائل تستخدمها في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيّرة. تلك مسألة ذات أهمية قصوى، ومما يبعث على الدهشة أن تلك المسألة لم تُدرج في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية (A/68/841).

أشار المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى أنه بينما تجري مكافحة الإرهاب توجد حاجة ملحة وحتمية للتوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن المسائل القانونية المتصلة بعمليات الطائرات الموجهة عن بعد. ونؤكد مجدداً أنه لا ينبغي الاستهانة بالتعقيدات التي تنشأ من استخدام التكنولوجيات الجديدة في القتل بالتحكم عن بعد، ويعمل على نشرها خارج نطاق الحدود الإقليمية حفة من البلدان القوية جداً القادرة على القيام بذلك، وعادة تنتهك سيادة الأجواء في مناطق ليست بالضرورة في حالة حرب، في عمليات تضارح حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

جميع المسائل المذكورة أعلاه تتفق مع الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام ومفادها أن الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب ستفشل إذا ظل المجتمع الدولي ينتج من الإرهابيين أكثر من الذين بوسعه هزيمتهم بسبب الإجراءات التي يتخذها (A/68/841، الفقرة ١١٢). هذا البيان يجسد فكرة "عدم إلحاق الضرر" وهي محور سياسة البرازيل الخارجية.

في سبيل تبني ثقافة الوقاية القادرة على أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الأساسية للاستبعاد والتهميش والتمييز. كما لاحظنا في عدد من المناسبات، فإن الوقاية دائماً أفضل سياسة. ينبغي أن يركز هذا التغيير في النموذج على نهج متكامل يعالج التكافل بين السلام والأمن والتنمية بطريقة شاملة. إن المنظمة ودولها الأعضاء إذا ما فعلت بذلك ستمكن من التصدي للظروف الأساسية التي تؤدي إلى الإرهاب وتعزيز القيم الديمقراطية، والتعاون الدولي حتى تصبح التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتسامح السياسي والعنقي والديني أكثر اتساقاً وكفاءة.

تذكرنا ركائز هيكل الاستراتيجية بأهمية التعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات فيما بين الدول ومسؤولية منظومة الأمم المتحدة لتهيئة الوسائل التي تكفل أخذ زمام هذه المبادرات.

تؤكد الاستراتيجية من جديد أيضاً وبمقتهى الوضوح أن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وسيادة القانون أمور جوهرية لجميع عناصر الاستراتيجية، وفي نفس الوقت تسلّم بأن اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متضاربين بل يكمل وتغزز أحدهما الآخر.

وفي هذا السياق، نرحب بإضافة هامة إلى مشروع القرار، ألا وهي إدراج الحق في الخصوصية، وكما شددت عليه بالفعل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فهو أمر أساسي لكرامة الإنسان وضمان حقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر حمايتها هامة جداً لتحسين الأفراد من إساءة استخدام السلطة.

يجب أن تعالج الشواغل المشروعة إزاء الأمن بما يتفق مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. في ظل عدم احترام وحماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب، لا يمكن أن توجد حرية حقيقية في الرأي والتعبير، ولا ديمقراطية فعالة.

تؤيد جنوب أفريقيا تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية بطريقة متوازنة ومتكاملة. وأي نهج متوازن، سيتضمن بالإضافة إلى الخطوات التي يجري اتخاذها لمنع ومكافحة الإرهاب، إبقاء المجتمع الدولي على التزامه بضمان تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن التنمية المستدامة والرخاء للجميع.

تؤيد جنوب أفريقيا اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء (A/68/L.50) في أعقاب هذا الاستعراض الرابع الذي تجري كل سنتين. ونعتبر أن هذا القرار يضمن اتباع نهج ديناميكي وشامل ومتعددة الجوانب لمكافحة الآفة في إطار القانون الدولي.

إن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وأفرقتها العاملة تساهم في تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية. ونؤيد وجهة نظر الأمين العام ومؤداها أن الاختبار الحقيقي لقيمة لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب يتجسد في مدى تأثير عملها على أرض الواقع. وهذا هام بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية المحدودة الموارد.

وفي هذا السياق، نشيد بفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق. إن اضطلاع ٣١ كيانا لفرقة العمل بمصفوفة شاملة لجميع المشاريع والأنشطة إنما تمثل مساهمة طيبة سوف تمكن من تخصيص الموارد لذلك حيثما تشتد الحاجة إليها. إن زيادة الفعالية سوف تساعد على تعزيز الإطار المؤسسي للأمم المتحدة، وستدعم رؤية الأمين العام ومفادها أن وحدة العمل في الأمم المتحدة تمكن المنظمة من تقديم المساعدة والدعم على أفضل وجه للدول الأعضاء في تنفيذها للاستراتيجية.

ونشيد أيضا بفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على استضافتها اجتماع الخبراء العالمي بشأن بناء القدرات في مجال تحديد الإرهابيين وتجميد أصولهم.

تكرر البرازيل مرة أخرى بأنه لا توجد أي أعذار للأعمال الإرهابية. إذ أن نبذ الإرهاب مبدأ منصوص عليه في الدستور البرازيلي ومبدأ توجيهي في علاقاتنا الخارجية. إن البرازيل بوصفها بلدا ليس له أي تاريخ إرهابي ولا أعمال إرهابية، يبذل جهودا لمنع وقوع أعمال إرهابية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونؤكد مجددا التزامنا القوي بالتصدي بصورة منسقة ومتعددة الأبعاد للتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة، ومرة أخرى نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ما برحنا مقتنعين بأن استعراض تنفيذ الاستراتيجية يتيح لنا فرصة هامة لتعميق قدرتنا على فهم الإرهاب بكل تعقيداته. فلنضع نصب أعيننا ما لدينا من مبادئ توجيهية في مكافحة الإرهاب لإنقاذ الأرواح البشرية البريئة من هذا البلاء، وجعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الرئيس على إعطائنا الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة.

إن الزيادة السريعة في أعمال الإرهاب على الصعيد العالمي تؤكد من جديد أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا ليس فقط للأمن والسلم الدوليين، بل أيضا لحقوق الإنسان. ويؤيد وفد بلدي دور الأمم المتحدة في قلب الجهود المتعددة الأطراف التي يُضطلع بها لمكافحة الإرهاب. ما زلنا ثابتين في إيماننا بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي لهذا الخطر الصعب والمعقد. وما زلنا نؤيد الرأي القائل بأنه لن يمكن دحر الإرهاب بالوسائل العسكرية.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لا تزال تعتبر أكثر الآليات الدولية مصداقية وأهمية في مكافحة الإرهاب، ولا تزال تحظى بدعم سياسي من جميع الدول الأعضاء. وتكمن قوتها في كونها نتاج جهد جماعي ساهمت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة شاملة لمواجهة الآفة.

الحالي، مع تشجيع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة. وترى جنوب أفريقيا أن من شأن اعتماد الاتفاقية تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وخلال الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية، ينبغي للدول الأعضاء بذل كل جهد ممكن لكسر الجمود الحالي.

السيد لوبيث إبارا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ينضم وفد بلدي إلى غيره من الوفود في إدانة الأفعال المرتكبة ضد موظفي القنصلية التركية في الموصل، العراق، وندعو إلى الإفراج عنهم فوراً. وبالمثل، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/68/PV.94).

أصبحت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٦ أداة حقيقية لتنسيق تنفيذ استجابة متكاملة في التصدي لآفة الإرهاب. وتستفيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منها من خلال اكتساب قدرات جديدة وأقوى واتباع ممارسات أفضل. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإننا نعلم أنه ليس هناك منطقة واحدة في العالم، يمكن أن يقال عنها أنها في مأمن من هذه الآفة.

وشهدنا على مدى السنوات القليلة الماضية الانتشار المستمر للجماعات الإرهابية وتكيفها مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على عملياتها. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء تنوع وانتشار تلك الجماعات من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك شبكة الإنترنت وتوابعها، والتي تُستخدم للتأثير على المجتمعات المحلية والجماعات القابلة للتطرف.

وترى المكسيك ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انتشار الإرهاب، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والإغاثية التي تستغلها الجماعات الإرهابية لتجنيد

ويتضمن تعزيز البيان القانوني الدولي وسيادة القانون ونظام العدالة الجنائية أساس نهجنا المشترك لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع أمر ضروري لجميع مكونات الاستراتيجية، وذلك النهج هو نهج تكميلي ومعزز.

وعلى المستوى الوطني، وضعنا برامج توعية لتعريف الحكومة والمجتمع المدني بالاستراتيجية ونواصل العمل على تنفيذ الركائز الأربع. ومنذ الاستعراض الأخير للاستراتيجية الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر A/66/PV.118)، اعتمدت جنوب أفريقيا استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتوفر استراتيجيتنا الوطنية استجابة شاملة ومتناسبة للتصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي والتطرف، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات المحلية والدولية، ومع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتتألف استراتيجية جنوب أفريقيا لمكافحة الإرهاب من الركائز الخمس التالية، والتي يتم التعبير عنها بوصفها أهدافاً حيث يتضمن كل منها مجموعة من الأولويات الرئيسية التي يتعين معالجتها: أولاً، فهم ظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف المحلي؛ ثانياً، منع المجندين الجدد من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية ومن شن هجمات إرهابية؛ ثالثاً، تخفيف حدة هذه التهديدات وحماية الأهداف المحتملة بشكل أفضل؛ رابعاً، ملاحقة أعضاء الشبكات القائمة والتحقيق معهم؛ خامساً، تحسين قدرة جنوب أفريقيا على مواجهة الأعمال الإرهابية وإدارة عواقبها.

ولا تزال إحدى المسائل المعلقة في الإطار المعياري للأمم المتحدة تتمثل في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وتعهدت الدول الأعضاء في خطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ ببذل كل جهد ممكن لإبرام تلك الاتفاقية، التي من شأنها أيضاً معالجة الثغرات القائمة في المجال القانوني الدولي

صمود المجتمعات المحلية. ونشيد أيضا بعمل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص بدوره الحفز في مجال تعزيز الشفافية والتنسيق في بناء القدرات لمكافحة هذه الآفة. ونؤكد على وجه الخصوص الوظيفة العملية للمصفوفة الموجزة لمشاريع مكافحة الإرهاب وإسهامات فرقة العمل بخصوص مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، ونشجع أولئك الذين لم يشاركوا بعد في هذا الجهد على القيام بذلك. بعد مرور ما يناهز ١٠ سنوات على اعتماد الاستراتيجية العالمية، حقق المجتمع الدولي تقدما ملموسا في المعركة ضد الإرهاب. ومع ذلك، لن يكون أي جهد كافيا من دون تعاون دولي واتخاذ تدابير شاملة لضمان المساءلة وتعويض ضحايا هذه الآفة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذا الاجتماع الهام الذي أتاح للجمعية العامة تقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (A/68/841) بشأن التنفيذ المستمر للاستراتيجية. ونقدر بشكل خاص المصفوفة الموجزة الجديدة لمشاريع مكافحة الإرهاب التي تنفذها كيانات الأمم المتحدة فيما يخص مكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أشيد بالسيد هاليت شفيق، الممثل الدائم لتركيا، وأعضاء بعثته على الطريقة الممتازة التي يسروا بها المشاورات بشأن مشروع القرار A/68/L.50 المتعلق بالاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن التضامن مع حكومة وشعب تركيا عقب اختطاف الدبلوماسيين الأتراك في الموصل، العراق، والتعبير عن رغبتنا في أن يتم الإفراج عنهم فورا وبسلام.

الشباب لتحقيق أهدافها. ومعالجة ثغرات الحوكمة، فيما يخص استنباط استراتيجيات وقائية اجتماعية على مستوى المجتمع المحلي، يمكن أن تكون ذات فائدة مباشرة للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وكنتيجة للعمل المنسق بين المستويات الثلاثة للحكومة، حققت المكسيك تقدما كبيرا في معالجة العوامل الاجتماعية والإنمائية التي تعزز المساواة الاجتماعية والاندماج وتنبط النشاط الإجرامي. وتشمل تلك العوامل القضاء على الفقر المدقع وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية الشاملة وتعزيز إجراءات مكافحة العنف والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وهذه الجهود مدرجة في أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الإرهاب وتكديس الأسلحة والاتجار بها التابعة لمكتب المدعي العام الاتحادي، والتي وضعت بروتوكول تنفيذ للتصدي للهجمات الإرهابية، يشمل التعاون الوثيق مع الأطراف الحكومية الأخرى المسؤولة عن أمن المجتمعات المحلية، تحت سلطة المكسيك.

واقتران الأمن بالتنمية لا يمكن ولا ينبغي أن يعوق احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال مكافحة الإرهاب، أيا كانت التدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، يكرر بلدي الإعراب عن قلقه جراء استخدام تكنولوجيات التحكم عن بعد في مكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد التحقيق الذي أطلقه المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، ورأيه في ما يتعلق باستخدام الطائرات بدون طيار وأثرها على حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، تؤكد المكسيك مجددا دعمها وتضامنها مع ضحايا الإرهاب. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يخص إطلاق البوابة الإلكترونية لدعم ضحايا الإرهاب بوصفها خطوة هامة إلى الأمام في نشر الوعي العام بالأثر المباشر للأعمال الإرهابية على السكان المدنيين وفي تعزيز

مكافحة تمويل الإرهاب. وينص القانون المعدل على بند شامل لتجميد أموال الإرهابيين، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وزيادة تنفيذنا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفيما يتعلق بمجال بناء القدرات، فقد أنشأت ماليزيا في عام ٢٠٠٣ المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب لغرض وحيد يتمثل في تعزيز بناء القدرات، وتوسيع نطاق المساعدة التقنية على الصعيد الدولي. ومنذ ذلك الحين، أجرى المركز ١٣٧ برنامجا لبناء القدرات حضرها ٨٦١ ٢ مشاركا محليا و ٢٥٦ ١ مشاركا أجنبيا. ويعمل المركز بصورة وثيقة مع العديد من البلدان الأخرى بشأن مختلف جوانب مكافحة الإرهاب، وكذلك مع المنظمات الدولية مثل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي منطقتنا، يجري التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في المقام الأول في إطار الاجتماع الوزاري بشأن الجريمة العابرة للحدود الوطنية الذي تعقده رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويناقش الاجتماع الوزاري إطار التعاون ويشرف على تنفيذ الأنشطة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية والعمل مع الشركاء الخارجيين على التصدي للتهديدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اجتماع كبار المسؤولين السنوي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة عبر الحدود الوطنية يستعرض تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع الوزاري، فضلا عن التوصية بمشاريع جديدة واستكشاف مجالات أخرى للتعاون. إن توقيع جميع البلدان الأعضاء في الرابطة على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، بمانيلا في عام ٢٠٠٧، جعلها الإطار الأساسي لتعاون الرابطة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد صدقت جميع بلداننا الأعضاء على الاتفاقية، الأمر الذي لا يشكل إطارا إقليميا لمكافحة الإرهاب فحسب، ولكنه أيضا يكمل

وأود الآن أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/68/PV.94).

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لوثيقة تاريخية. وهي تمثل المرة الأولى التي يتفق فيها المجتمع الدولي، بصوت واحد، على وضع استراتيجية مشتركة لمعالجة ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن مكان ارتكابه أو زمانه أو مرتكبه، وأيا كانت الأسباب الكامنة وراءه. وتمكنا الركائز الأربع المحددة في الاستراتيجية من التصدي للإرهاب بطريقة متكاملة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي لا يبالغ مهما أكد على أهمية إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع تلك الركائز الأربع، وهو أمر نظل دائما ملتزمين به، وهو يتجسد في نهج ماليزيا المتعدد الأوجه إزاء مكافحة الإرهاب.

وقد صدقت ماليزيا على تسع من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٣، واتخذت خطوات عديدة من أجل الوفاء بالتزاماتها على النحو الذي وضعته الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن بصدد اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتمكيننا من الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات المتبقية. كما تواصل ماليزيا العمل على تعزيز إطارها القانوني المحلي لكي نضمن الحفاظ على حقوق الشعب، وفي الوقت نفسه نبقي ملتزمين بحماية أمن البلد. وهذا واضح في تطبيقنا لقانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة)، الذي دخل حيز النفاذ في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وحل محل قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠ وينص هذا القانون على التدابير الخاصة المتعلقة بالجرائم الأمنية، بغرض الحفاظ على النظام العام والأمن. كما ينص على قاعدة للإجراءات والأدلة متعلقة بالجرائم التخريبية المنصوص عليها في قانوننا الجنائي، تجرم الأعمال الإرهابية تحديدا. وفي العام الماضي، عدلنا أيضا قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠١ وغيرنا اسمه ليشمل تدابير

من المعتدلين الذين يرتاعون من الأعمال الخسيسة التي يرتكبها المتطرفون والإرهابيون لكي يسيطروا على التيار السائد (انظر A/68/PV.18). إنها دعوة نفيير للعقلاء ومحبي السلام من جميع الأعراق والثقافات والمعتقدات إلى أن نرفع أصواتنا، ونسترد مركز الصدارة ونضع حدا لخطاب الكراهية والتطرف الذي أعرب عنه مجرد قلة من الأشخاص. وهي توجيه يؤيد صوت العقل والتفاهم والتسامح والاحترام، ونرى أن من شأنها الإسهام بقدر كبير في جهودنا المشتركة من أجل دحر الإرهاب.

وفي الوقت الذي نتأمل وندرس فيه التقدم المحرز، ينبغي لنا أن نتطلع أيضا إلى ما ينتظرنا في المستقبل. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن تقديره للجوانب الإضافية للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الواردة في الاستعراض الذي يعقد مرة كل سنتين. ونؤيد، في جملة جوانب أخرى، الصياغة المتعلقة بعمليات خطف الأشخاص للحصول على فدية، وتقوية لغة النص بشأن أهمية مكافحة تمويل الإرهاب، وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الإرهابيين.

مما لا شك فيه أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب نقل المجتمع الدولي خطوة واحدة أقرب نحو تحقيق غايتنا النبيلة المتمثلة في القضاء على تلك الآفة الكريهة. أما وقد قلت ذلك، فندرك أن رحلة العمل التي تنتظرنا طريقها طويلة ومتعرجة. وبوسع الجمعية الركوز إلى التزام ماليزيا الثابت بتلك الرحلة والتي في نهاية المطاف ستجد عالما خاليا من الإرهاب.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أهنئ رئيس الجمعية العامة على الانتهاء بنجاح من الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشكر بعثة تركيا على تيسيرها المقتدر للاستعراض ونعرب عن تضامنا العميق مع تركيا بعد قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بخطف رعاياها، وقد كان عملا جباناً خسيساً

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وترحب ماليزيا ببعض العناصر الإضافية المدرجة في استعراض هذا العام الذي يجري مرة كل سنتين، بما في ذلك زيادة التركيز على الركيزة الأولى للاستراتيجية. ولئن كنا نحث على إعطاء نفس القدر من الاهتمام لكل من الركائز الأربع، فما من شك في أنه ينبغي لنا زيادة التركيز على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وكما يقول المثل، الوقاية خير من العلاج. وفي هذا الصدد، تواصل ماليزيا اتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، ومن الصعب كفالة أن يتمتع شعبنا بنمو اقتصادي منصف. وعلينا أيضا التأكد من أن يظل الإنفاق على التعليم أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية السنوية. وتؤمن ماليزيا بالأهمية البالغة لإعمال الحق الأساسي للذين يعيشون تحت القهر - وهو الحق في الحياة والحرية المقترن بالكرامة والأمل.

وينبغي ألا يربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وفي الواقع، لقد شهدنا في كثير من الأحيان المتطرفين يُلبسون قضاياهم قناع الدين ويخفون مآربهم السياسية لكي يجعلوها تبدو أكثر جاذبية وشرعية. وعندما يحدث ذلك، يتعين على جميع الشعوب المحبة للسلام، بما في ذلك التي تنتمي إلى نفس الدين الجاري استغلاله، الكشف عن حقيقتهم. وعندما يسيء المتطرفون الذي يقتلون المدنيين الأبرياء استخدام دينهم بهذه الصورة، فإن من واجبنا أن نواجههم ونكشف حقيقتهم التي يمثلونها ألا وهي كونهم متطرفين أو إرهابيين عنيفين.

وكان ذلك هو المنطلق الذي دفع رئيس وزراء ماليزيا، متكلما في المناقشة العامة في الدورة الخامسة والسنتين للجمعية العامة، إلى إنشاء حركة عالمية من المعتدلين (انظر A/65/PV.19). وكرر دعوته في المناقشة العامة هذا العام من أجل الغالبية الصامتة

مظاهر تلك التزعة. وفي مواجهة ذلك الخطر يجب أن تكون أولوياتنا المشتركة ثني الأفراد عن السفر إلى مناطق الصراعات وبدلاً من ذلك توفير قنوات آمنة وفعالة لهم لتقديم مساهمات إنسانية إيجابية للناس المتضررين بصورة مباشرة بالصراعات.

ما برح الشعب السوري واضحاً في أنه يريد حلاً سياسياً للصراع ويريد مساعدة إنسانية وليس مقاتلين أجنبياً. غير أن المقاتلين الأجانب ما انفكوا يتوجهون إلى سوريا. ولا يمكننا الاعتماد على الوقاية وحدها. يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتعطيل تدفق المقاتلين الأجانب من خلال التشجيع على التعاون في مجالات من قبيل تقاسم المعلومات وإدارة الحدود. وعملية التعطيل يجب أن يدعمها أيضاً رد ملائم من أجهزة العدالة الجنائية.

إن منظومة الأمم المتحدة نفسها والأدوات المتاحة لها تقوم بدور هام في التصدي للتهديدات الإرهابية. للقيام بذلك الدور، يتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تُحسّن من تنسيقها وأن تتقاسم المعلومات. إنها مصادر ممتازة للاستفادة منها. إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مستجعة للخبرة الفنية التحليلية، أما فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب فهي مركز لبناء القدرات في مجال الخبرة الفنية. إذا اتفق ذينك المراكز على الأولويات المشتركة وخطط العمل ستتوفر لدى منظومة الأمم المتحدة إمكانية للقيام بدور كبير في تنفيذ برامج بناء القدرات.

لا بد لكيانات الأمم المتحدة أيضاً من أن تستمر في العمل مع الشركاء في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب شريك رئيسي قدّم مساهمات كبيرة في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وعزز من مؤسسات العدالة الجنائية ويواصل العمل بصورة وثيقة مع هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. إن عمل المنتدى والشركاء الآخرين هام لمضاعفة جهود الأمم المتحدة وتعبئة الموارد من أجل تنفيذها.

أدانه العالم بصراحة تامة، بما في ذلك مجلس الأمن الذي أدانه بالإجماع في بيانه بالأمس.

كما يشير الأمين العام في تقريره (A/68/841) فإن رد المجتمع الدولي على الإرهاب يجب أن يظل مترسخاً في التدابير الوقائية، واحترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. إن عدم الاستقرار السياسي، والصراعات والتراع الاقتصادي يمكن أن تهيئ ظروفاً تثير التزعات الإرهابية. لذلك فإن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف والسعي إلى تحقيق فرص التنمية جوهرية للتصدي لآفة الإرهاب.

إن التهديد الإرهابي الدولي أخذ في الانتشار. ومنذ أحدث استعراض للاستراتيجية في عام ٢٠١٢ أصبح التهديد أكثر تشرذماً وأكثر تنوعاً. والاستراتيجية عنصر هام في الرد الدولي على الإرهاب لأنها تُظهر المبادئ الأساسية للمجتمع الدولي والاتجاه الواضح له. يركّز استعراض هذا العام على اتجاهين مقلقين.

أولاً، إن دفع الفدية للمجموعات الإرهابية التي تقوم بأعمال الخطف لتمويل عملياتها أصبح مصدر تمويل رئيسي للعديد من المجموعات الإرهابية، ونحن الآن نمر في دوامة يجري فيها دفع الفدية لتقوية المجموعات الإرهابية والحفز على أعمال الخطف في المستقبل. ولا بد من كسر طوق تلك الدوامة. إن قيام تنظيم بوكو حرام بعملية الخطف الأخيرة لتلميذات المدارس في نيجيريا دلالة مأساوية على الرعب الذي يمكن أن تُلحقه المجموعات الإرهابية القوية والممولة تمويلًا جيداً.

ثانياً، يوجد عدد غير مسبوق من الأفراد يسافرون إلى مناطق الصراع مثل سوريا للقتال إلى جانب المجموعات الإرهابية. وقد يُشكل أولئك الأفراد تهديداً لأوطانهم عندما يعودون إليها. ويشكلون أيضاً خطراً دولياً لأنهم يضمرون ارتكاب هجمات إرهابية عشوائية في جميع أرجاء العالم. إن الهجمة الأخيرة على المتحف اليهودي في بلجيكا ببروكسل من

أصولهم، ولا لتنظيم أعمال الإرهاب أو تمويلها أو ارتكابها ضد أي بلد في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. وبصورة مماثلة، نرفض وندين بشكل قاطع أي عمل من أعمال الإرهاب، بغض النظر عن المكان أو الظروف التي يجري فيها أو الحوافز عليها. إن كوبا بلد في دفاعه عن استقلاله ووحدته عانى لعقود من أثار الأعمال الإرهابية الفظيعة التي جرى تنظيمها وتمويلها وتنفيذها من أراضي الولايات المتحدة ونجم عنها وفاة ٣٤٧٨ شخصا وإبعاد ٢٠٩٩ شخصا آخر.

تكرر كوبا تصميمها القاطع على مكافحة الإرهاب ورفضها الأساسي وإدانتها لجميع أساليب الإرهاب وأعماله وممارسته بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مرتكبي هذه الأعمال أو من ارتكبت ضده، وأينما ارتكبت، وبغض النظر عن الحوافز عليها، بما في ذلك الأعمال التي كانت متورطة فيها دولة ما في ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة

ويجب ألا يقبل المجتمع الدولي بأن ترتكب أية دولة، تحت راية المكافحة المفترضة للإرهاب، أعمال عدوان أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو أن ترتكب أو تسمح بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، من قبيل التعذيب أو الاختطاف أو الاحتجاز غير القانوني أو الاختفاء أو الإعدام خارج نطاق القضاء. فهذه المعايير المزدوجة والأفعال الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي. وحيثما انتهكت هذه المبادئ القانونية والأخلاقية، فإننا نعهد الطريق للأيديولوجيات المتطرفة لتقويض شرعية مكافحتنا للإرهاب الدولي ومبادئ الثقافة الإنسانية التي ندافع عنها في مواجهة الكراهية والانتقام والإرهاب.

لقد نوقش اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء وظيفة منسق لمكافحة الإرهاب. ومن الواضح أن هناك شكوكا بشأن هذا الموضوع وأن ثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات قبل أن تكون الدول قادرة على النظر في هذه المسألة على النحو

ولا يمكننا أن نبقي مسألة مكافحة الإرهاب في سجل المحفوظات حتى موعد الاستعراض المقبل المقرر في عام ٢٠١٦. وعلينا أن نظل متيقظين واستجابين وتعاونيين في مواجهة التهديد. عند هذه النقطة وبعد ١٠ سنوات من الاتفاق على تلك المسألة، ينبغي لنا أن نُقيّم مساهمة الإستراتيجية واغتنام تلك الفرصة للتخطيط للمستقبل.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تود كوبا أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/68/PV.94).

ونؤيد بقوة الجهود الجماعية التي تقوم بها الأمم المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب معلم للجهود الدولية للتصدي لتلك الآفة وإعطاء الجمعية العامة الدور المركزي في تلك الجهود. ونود أيضا أن نشكر ممثل تركيا على إدانته العملية المتعلقة بهذه المسألة المعقدة، وأن نشكر تلك الوفود التي تحلت بالإرادة السياسية لإحراز تقدم في الكفاح ضد هذه الآفة.

إن هذه العملية تجري في وقت هام جدا بالنسبة لبلدنا. لقد نشرت مؤخرا وزارة الخارجية في الولايات المتحدة تقريرها القطري عن الإرهاب لعام ٢٠١٣. وقد كرّرت ٣٢ مرة توصيفها التعسفي لكوبا بأنها دولة ترعى الإرهاب. إن ذلك العمل الانفرادي ينتهك مبادئ القانون الدولي. إنه تحدٍ للشعب الكوبي ويحط من سمعة حكومة الولايات المتحدة نفسها. إن بلدي يرفض بقوة التلاعب بهذه المسألة الحساسة كالإرهاب الدولي واستغلالها بوصفها من أدوات السياسة التي تستخدمها الولايات المتحدة ضد كوبا لتبرير حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه علينا منذ أكثر من ٥٠ عاما.

تكرر حكومة كوبا بأن أراضيها الوطنية لم تستخدم قط ولن تستخدم أبدا للترحيب بالإرهابيين، بغض النظر عن

وإعداد قوائم مدفوعة بدوافع سياسية. ويجب أن نواصل إدانة هذه الممارسات الضارة وأي فعل يرمي إلى تقويض السلطة المركزية للجمعية العامة في هذا المجال.

ومشروع القرار يؤكد بوضوح الحاجة إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات، كما يعرب عن القلق إزاء الزيادة في عمليات الاختطاف واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل الترويج للأعمال الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من تركيزه على الاستخدام غير المشروع لتلك التكنولوجيات في الترويج لمخططات تخريبية ضد البلدان. وهي ظاهرة آخذة في التزايد في إطار ما يسمى الأساليب الناعمة للإطاحة بالحكومات دون اللجوء إلى القوات العسكرية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نسلط الضوء على الممارسات الضارة لبعض الدول التي تمول وتدعم وتشجع، من خلال الإنترنت أو الإذاعة أو التلفزيون، رسائل التعصب والكراهية ضد الشعوب والثقافات والنظم السياسية الأخرى، وهي بذلك تنتهك أبسط المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكما تعلم الجمعية العامة، فقد أحرز بعض التقدم خلال هذا الاستعراض، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونود إعادة التأكيد على التزامنا الثابت بمكافحة هذه الآفة بجميع أشكالها ومظاهرها. وكوبا تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء من أجل الاتفاق على إجراءات متضافرة للقضاء على الإرهاب. ونؤيد الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة في التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أقول إن قلوب الشعب الإسرائيلي مع أعضاء القنصلية التركية المختطفين وأفراد أسرهم. ونحن نصلي من أجل سلامتهم والإفراج السريع عنهم.

الملائم. ومن الواضح أن قراراً بهذا الحجم لا يمكن البت فيه - وأكرر، لا يمكن البت فيه إلا بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

وأدرجت بعض المسائل ذات الأهمية الكبيرة في مشروع القرار لهذا العام (A/68/L.50)، في حين ينبغي إدراج البعض الآخر في المستقبل. فقد أدرجت مسألة تقديم الدعم لحقوق ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وكوبا تؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإنشاء بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية لدعم ضحايا الإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب أن نشدد على أن الدول لا بد أن تمثل لالتزاماتها الدولية، دون اللجوء إلى المعايير المزدوجة، من أجل ضمان احترام حقوق جميع الضحايا. وينبغي أن يشمل ذلك وعلى نحو لا لبس فيه الضحايا الكثر لإرهاب الدولة.

ويجب على الدول الوفاء بالتزاماتها بمحاكمة أو تسليم جميع الإرهابيين دون استثناء، بما في ذلك القضية المعروفة جيداً والمؤسفة للإرهابي لويس بوسادا كاريليس الذي كان العقل المدبر وراء أول عمل إرهابي ضد رحلات الطيران المدني في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وأدى ذلك الهجوم إلى انفجار في الجو على متن طائرة تابعة لشركة الطيران الكويتية بالقرب من ساحل بربادوس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وإلى وفاة ركاها الـ ٧٣. ومن المفارقات أنه في البلد نفسه الذي وفر الملاذ لذلك الإرهابي، يقضي خيراردو إيرنانديس، رامون لابانيينو، أنطونيو غيرو، وهم في حقيقة الأمر مقاتلون يكافحون الإرهاب، أحكاماً ظالمة بالسجن لمدد طويلة في جرائم لم يرتكبوها.

وينوه مشروع القرار بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية في سياق ظروفها الوطنية والإقليمية المختلفة. ومع ذلك، لا توجد إدانة واضحة لجميع الأعمال الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول والتي تؤكد، بما يتنافى مع القانون الدولي وبصورة غير مشروعة، حقها في المصادقة على سلوك الآخرين

تسببت الجماعات الإرهابية في أسوأ كارثة إنسانية للجيل الحالي. وتحولت الأحداث التي بدأت كاحتجاجات سلمية ضد نظام مستبد إلى صراع وحشي طويل الأمد أودى حتى الآن بحياة أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ شخص وشرذ الملايين من الناس.

إن الجماعات الأصولية تستغل عدم الاستقرار الدموي، لتدعم أعمالها الإرهابية المتطرفة. لقد تدفق المقاتلون السنة والشيعة إلى سوريا، وهم يحاربون مقاتلي حزب الله الذي تدعمه إيران. وقد انضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أحني إلى القتال، وقد عاد بعضهم بالفعل إلى أوطانهم الأصلية التي تنتشر فيها الأيديولوجيات المتطرفة. ومهدي نموش، الذي اعتقل مؤخرا على خلفية إطلاق نار في أحد المتاحف في بروكسل، محارب سابق في الجهاد السوري. ويغذي الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم الذي هو إيران، الصراع الدموي في سوريا. وقاسم سليمان الذي يشرف على قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني، هو كبير مهندسي الصراع منذ نشأته، حيث تسبب في نشوء أشكال خبيثة جديدة من الإرهاب، من شأنها زيادة مقاومة التوترات الطائفية وإشعال المنطقة.

وقد وجدت إسرائيل نفسها من ولادتها من جديد قبل ٦٦ عاما، تحت التهديد المستمر للمنظمات الإرهابية. وفي الجنوب، تخطر حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وغيرهما من الجماعات الإرهابية مدنا وبلداتنا بالقذائف. وفي الشمال، جمع حزب الله أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة، قادرة على ضرب قلب إسرائيل. والإسرائيليون أيضا أهداف لحملة إرهابية يوجهها الحرس الثوري الإيراني وحزب الله. ويمكن رؤية بصمات إيران في الهجمات من بلغاريا إلى كينيا وتايلند، حيث أحبطت السلطات قبل بضعة أسابيع فقط، مخططا كان يهدف من ورائه عملاء تابعون لحزب الله إلى مهاجمة سياح إسرائيليين. وعدا هذه الحاجة المستمرة إلى الدفاع عن مواطنينا، أصبحت إسرائيل متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، مع

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر السفير شفيق شخصيا والفريق العامل معه على تيسيرهم بمهارة للمفاوضات بشأن مشروع القرار (A/68/L.50).

في كل صباح، وبينما تنتقل من قناة تلفزيونية لأخرى أو نطالع العناوين الرئيسية، نقف مشدوهين أمام قصص الإرهاب: احتجاز ٤٩ شخصا رهائن في الموصل، العراق؛ المسلح الذي فتح النار في المتحف اليهودي البلجيكي في بروكسل؛ اختطاف مئات الفتيات من مدرستهن في شمال نيجيريا؛ متشددون يجتاحون مركزا تجاريا في نيروبي؛ مفجر انتحاري يستهدف سياحا في بلغاريا؛ والقائمة تطول. وعندما يكون أطفالنا غير آمنين في مدارسهم وأسرنا غير آمنة في المراكز التجارية والمتاحف، فمعنى ذلك أننا فشلنا جميعا كمجتمع دولي. فشلنا في التصدي للإرهاب وفشلنا في مكافحة الآفة التي تهدد باكتساح دول بأسرها.

وعبر منطقة تمتد من الدلتا النيجيرية إلى خليج بانكوك، تواجه الدول وباء الإرهاب الذي لا يقل خطورة عن أشد الفيروسات فتكا. والجماعات الإرهابية تهاجم الدول المضيفة لها التي لا تتوجس خطرا، ولا سيما الدول الضعيفة بالفعل نتيجة عدم الاستقرار والتعصب. والخلايا النائمة تنتشر بهدوء وتزداد قوة وتنتظر الوقت المناسب لتوجيه ضرباتها. والجماعات الإرهابية أعداء ألداء، تتكيف وتتحول من أجل تفادي اكتشافها. وإذا تُركت دون مواجهة، فإنها تهاجم الدول المضيفة لها من الداخل حيث تدمر الأفراد وتشتت شمل الأسر وتمزق المجتمعات المحلية.

وفي العراق، بسط المتشددون سيطرتهم على الفلوجة وأجزاء من الرمادي. وفي هذا الأسبوع فقط، احتاحوا مدينة تكريت في الشمال وثاني أكبر مدن العراق، الموصل. والعراق على شفا الانهيار والعنف يهدد بأن يعم المنطقة بأسرها. وفي سوريا،

إن السنغال تدين بشدة خطف الموظفين الدبلوماسيين الأتراك في الموصل في العراق، وتشعر بالقلق لمعاناة أسرهم. كما تدين السنغال خطف فتيات المدارس في نيجيريا.

لقد أعربت الدول الأعضاء رسمياً خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عن إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مرتكبيه، ومكان ارتكابه وأهدافه، لأنه يمثل أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وهكذا تم وضع الأسس لتعاون دولي معزز ومحدد الأهداف في مجال مكافحة هذه الآفة، التي أضحت تشكل تهديداً عالمياً. وهكذا برزت الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة وفعالة لتوفير إطار مشترك للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. لكن استعراض تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية في السنوات الأخيرة، قد أدى إلى تحقيق نتائج متباينة. ومن بين الركائز الأربع للاستراتيجية، تستحق الركيزة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب اهتماماً خاصاً، لأنها تحدد الكفاءة المرجو تحقيقها من خلال تضافر الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بأفريقيا، يجب أن ندرك أن الإرهاب في شكله السلفي الجهادي، أصبح يشكل أحد أخطر التهديدات لقارتنا، حيث أنه يهاجم أسس هياكلنا الاجتماعية وأسس دولنا. ويتطلب تجنب انتشار الإرهاب من خلال الوقاية، في تلك الحالات المحددة، اعتماد تدابير فعالة تستهدف التمييز بجميع أشكاله، والفساد المستشري، والاستبعاد السياسي والفقر، الذي هو عنصر يؤدي إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن أنشطة الجماعات الإرهابية في أفريقيا تعزز أيضاً تطور الجريمة عبر الحدود، لا سيما منطقة الساحل، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأحياناً، الاتجار بالبشر.

وفي السياق نفسه، لا يزال عدم وجود آليات مناسبة لرصد التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن الأنشطة الإرهابية،

تقنيات وأدوات لا مثيل لها في أي بلد آخر. ونستخدم خبراتنا كل يوم، للحفاظ على مواطنينا في مأمن من التهديدات التي تحيط بنا. وقد أصبح الإرهابيون أكثر تقدماً على مر السنين، واضطرت إسرائيل إلى تطوير جهودها الخاصة بمكافحة الإرهاب، لتظل متقدمة على الدوام.

وفي نفس الوقت، تطور النظام القانوني في إسرائيل لدعم الحريات المنصوص عليها في إعلان استقلالنا. وقد قابلنا التزامنا باحترام سيادة القانون، بتصميمنا على مكافحة الإرهاب. وقد قال أهارون باراك، رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق، "أحياناً يتعين على ديمقراطية من الديمقراطية، القتال وإحدى يديها مقيدة خلف ظهرها، ومع ذلك، تكون الغلبة للديمقراطية".

وفي أجزاء كثيرة جداً من العالم، كل العناصر متوفرة لأن تصيب عدوى التطرف الجليل القادم من الإرهاب. ولا توجد دولة في مأمن، ولا ينبغي أن تواجه دولة من الدول تلك الآفة لوحدها. والعلاج واضح للغاية. يجب علينا أن نندد بجميع

الذين ينشرون الكراهية والخوف. ويجب علينا عزل الجماعات الإرهابية بقطع تمويلها وتفكيك شبكاتها، كما يجب علينا أن نسعى جاهدين لإيجاد حل، بحيث يكون بوسعنا جميعاً القضاء على فيروس الإرهاب قبل أن يقضي علينا.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل التطرق إلى بعض المخاوف المحددة حول القضية الشاملة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أود أن أشير إلى أن السنغال تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/68/PV.94). [وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام على تقريره (A/68/841) وتوصياته الهامة. كما أشكر ممثل تركيا، الذي قاد بكل احترافية، المفاوضات التي أدت إلى صياغة مشروع القرار A/68/L.50.

الإرهاب، وعلى اتفاقية منظمة الدول الأفريقية لعام ١٩٩٩ بشأن منع الإرهاب ومكافحته وبرتوكول عام ٢٠٠٤ لهذه الاتفاقية وأيدت مختلف القرارات ذات الصلة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك إطار العمل القانوني بشأن مكافحة تمويل الإرهاب التابع لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٧. وبالمثل، يشارك بلدنا بفعالية في التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأخيراً، فإن مبدأنا الثالث هو الرد السريع بهدف محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومعاقبتهم ولضمان أقصى حد لحماية الأشخاص وتقديم المساعدة المناسبة لضحايا الإرهاب. وأدت التغييرات الجغرافية - الاستراتيجية في العالم وتغيير النموذج المتصل بمرور نزاعات جديدة ذات معالم متعددة الأبعاد إلى تغيير الحركات الإرهابية وصقل أساليب عملها. وفي الوقت الحالي نشهد بروز نوع جديد من الإرهاب من الصعوبة. يمكن مكافحته لأنه يستفيد من العيوب المحتملة في التعاون الدولي ويستخدم أدوات الاتصال الحديثة لتوسيع نطاق عمله والأهداف التي يوجه إليها دعايته. ولذلك من الضروري للأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية عن تنسيق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، تعزيز وسائل عملها وتشجيع الديناميكية المستمرة لمكافحة الآفة التي تتجاوز الحدود.

وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يناشد فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال مبادراتها لتقديم المساعدة الفنية المتكاملة، تعزيز جهودها لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات والمكاتب والبرامج لدعم الدول في جهودها الوطنية لتنفيذ استراتيجية شاملة ومتوازنة، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يشكل تحدياً كبيراً للتعاون دون الإقليمي في هذا المجال. وينبغي لنا أيضاً تسليط الضوء على الحاجة الملحة، خارج أفريقيا، إلى تشجيع تنفيذ سياسات عامة فعالة لمكافحة الفقر، ووضع هذه المسألة في قلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتلزمنا الاستراتيجية التي اعتمدها جميعاً باتخاذ مبادرات ووضع برامج، تعزز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل ومنع ازدياد الأديان، والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات. ويقوم النهج الذي وضعته السنغال في هذا الصدد، في إطار جهودها الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية، على ثلاثة مجالات رئيسية، وهي الوقاية والتعاون ورد الفعل السريع.

أولاً، فيما يخص الوقاية، أنشأنا نظاماً للإنداز والتنسيق المبكرين، جاء نتيجة للعمل الاستباقي الذي تقوم به قوات الأمن ومصالح الاستخبارات. ويتمثل الهدف في حرمان الإرهابيين من الوسائل والمجال والقدرة على إلحاق الأذى. ويكمل عملنا الوقائي

العقاب القانوني لأي عمل، أو إشارة أو كلمة تهدف إلى تشويه سمعة دين من الأديان، أو غيره من نظم المعتقدات، وكذلك من خلال إقامة حوار استراتيجي وتعليمي، يشمل الزعماء الدينيين.

وفي ذلك الصدد، ومن أجل تعزيز إطار السنغال القانوني لمكافحة الإرهاب، اعتمدت السنغال، في عام ٢٠٠٧، قانونين لتعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية من أجل مواجهة الظاهرة بصورة أكثر فعالية.

والمبدأ الثاني هو التعاون، الذي يشمل جميع التدابير والآليات التي تنفذ لضمان المواجهة الجماعية والفعالة والحسنة التوقيت لتهديد الإرهاب. وفي ذلك السياق، صدقت السنغال على ١٣ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٦ لمكافحة

الأطراف التي تحظى بولاية عالمية حقا وقادرة على توطيد الجهود الدولية لمكافحة ذلك الخطر العالمي.

وتؤيد كازاخستان بشكل ثابت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. فهي توفر أساسا متينا لمواجهة فعالة وشاملة للإرهاب الدولي على جميع الصعد. ولا شك انه أحرز بعض التقدم منذ اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦ واستعراض الجمعية العامة الثالث للاستراتيجية المعقود في عام ٢٠١٢. ولكن عدم تقليص عدد حوادث الإرهاب يعمل تذكيرا مستمرا بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وفي ذلك الصدد، تؤيد أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الهادفة إلى كفالة التنسيق الشامل والاتساق في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. كما نشيد بكون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أحرز تقدما كبيرا في أنشطته في الأشهر الأخيرة. وأقامت كازاخستان تفاعلا بناء مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وهي على استعداد للمزيد من التعاون.

ولا يزال بلدي يضطلع بأنشطة تهدف إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لا سيما بشأن مواجهة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ونذكر بوضوح انه لا يمكن للمرء أن يتغلب على الإرهاب باستخدام القوة. ولا تحدث الأساليب القسرية سوى تأثيرا مؤقتا وهي تؤدي إلى نتائج سلبية ومن الواضح أنها بالتالي غير وافية. ويسهم في انتشار الإرهاب الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الشاقة والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة وتدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وضعف المعايير الأخلاقية فيما بين الشباب وعدم سيادة القانون وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بالتوافق مع المشاكل السياسية والديمقراطية والعرقية.

وفي ذلك الصدد، تستخدم حكومة كازاخستان بشكل فعال أدوات القوة الناعمة لمواجهة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، بما في ذلك تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يجدد التأكيد على التزام السنغال الثابت بمواصلة العمل من أجل تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها ردا مشتركا على آفة الإرهاب.

السيد قديروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة للسفير ي. هاليت شفيق، الممثل الدائم لتركيا، الذي قاد عملية الاستعراض وإعداد مشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.50).

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لإدانة الهجوم الإرهابي على القنصلية العامة التركية في الموصل واحتجاز موظفيها الدبلوماسيين وأسرههم. وندعو إلى الإفراج الفوري والمأمون عنهم وتقديم الجناة إلى العدالة. فأى هجوم إرهابي على البعثات الدبلوماسية وموظفيها أمر غير مقبول إطلاقا.

ويشكل الإرهاب تهديدا جديا للسلام والأمن الدوليين. وتدين كازاخستان بشدة جميع الأعمال الإرهابية، بصرف النظر عن دوافعها وأماكن وقوعها وأيا كانت الجهة التي ترتكبها. ويجب ألا تربط بأي دين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية. ولا يمكن النجاح في مكافحة الإرهاب، باعتباره ظاهرة عالمية وعابرة للحدود الوطنية، إلا بالتعاون الدولي. ولكن بالرغم من جهودنا المشتركة، فإنه لا يزال مستمرا ومتطورا وتهديدا طويل الأجل لاستقرار جميع البلدان وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

وفي ذلك الصدد، تؤكد كازاخستان مجددا على دعمها القوي لجميع التدابير المتخذة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولا بد من تنفيذ تلك التدابير وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونرى أن الأمم المتحدة هي المنظومة الوحيدة المتعددة

قام بلدي بالإسهام في تعزيز النظام القانوني العالمي الخاص بمكافحة الإرهاب، من خلال تنفيذ مجمل القرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن التعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي وتنفيذ الالتزامات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله،

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد عزم قيرغيزستان مواصلة الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وتنفيذ الاستراتيجية بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب.

والمشكلات التي تهم الإنسانية، كما تم إنشاء اللجنة القطرية لتحالف الحضارات لإبراز إسهام الحضارات في التقدم الإنساني. وفي مجال الحديث عن ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بوصف ذلك يشكل ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب، فقد تضمن الدستور القطري العديد من الضمانات التي تكفل مراعاة حقوق الإنسان والاحترام الكامل للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي ومجمل المواثيق الدولية الأخرى، التي تحمي كرامة الإنسان وحياته الأساسية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس وجميع أعضاء الوفود المشاركة، ولكل من شارك في الإعداد للاجتماع متمنيا لاجتماعنا هذا التوفيق والنجاح.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
إننا ندين اختطاف القنصل التركي والموظفين الدبلوماسيين الآخرين في العراق، ونود أن نعرب عن عميق مشاعر المواساة والتضامن مع شعب تركيا وحكومتها.

سأقرأ نسخة موجزة من بياني الذي سيكون نصه الكامل متاحا على بوابة نظام الخدمات الموفرة للورق.

إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها السفير هاليت شفيق، ممثل تركيا، فيما يخص تيسير وتوجيه المشاورات المعنية باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). ويأتي مشروع القرار (A/68/L.50) المتفق عليه نتيجة جهوده التي بذلها وعزم الدول على التوصل إلى توافق في الآراء. ونشيد أيضا بنائب الأمين العام يان إلياسون على قيادته في هذا الصدد.

يؤيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/68/PV.94).

لا تزال آفة الإرهاب تهدد العالم. إذا فمهمتنا المتمثلة في التصدي له لم تنته بعد. وتجسد الاستراتيجية المنقحة

سواء ما تعلق منها بتجميد الأصول أو حظر السفر أو حظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات المدرجة في القوائم الموحدة للجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

لم تتوقف جهود دولة قطر عند هذا الحد، بل حرصت أيضا على التعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، حيث زار الدوحة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفد برئاسة المدير التنفيذي للمديرية آنذاك السيد ما يكل سميث وضم الوفد عددا من الخبراء لتقييم جهود دولة قطر في مكافحة الإرهاب، وقد تمخض عن الزيارة عقد حلقة عمل خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك بمشاركة الخبراء والمختصين من مديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الإنتربول. وقد أوصت حلقة العمل تلك ضمن ما انتهت إليه من توصيات، بأهمية إشراك الجهات المعنية في عملية تطوير استراتيجيات وطنية شاملة ومتعاضدة لمكافحة الإرهاب والتحريض عليه.

ونعمل حاليا على إعداد استراتيجية واضحة المعالم في مجال مكافحة الإرهاب، تستند إلى عدة محاور منها القانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، إيماننا منا بأن ظاهرة الإرهاب متعددة الأبعاد ولا تقتصر مكافحتها على الجوانب الأمنية فقط. لا يفوتني التنويه إلى أن سياسة بلدي الخارجية تؤكد دائما وبشكل مطلق على منع نشوب النزاعات والصراعات المسلحة، وتدعو إلى العمل على حلها بالوسائل السلمية فضلا عما تتبناه من سياسة تعليمية وثقافية عصرية تستند إلى الحوار مع الآخر، واتساقا مع ذلك، قام بلدي بتأسيس مركز الدوحة لحوار الأديان عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر، وتفعيل القيم الدينية لمعالجة القضايا

للرجال والنساء والأطفال، وهي تشمل أكثر من ٩ ٠٠٠ من أفراد الدفاع والأمن. وعانت بنيتنا التحتية الاجتماعية والمادية أضرارا هائلة وكبلت الإمكانية الكاملة لاقتصادنا. ونشرت باكستان أكثر من ١٥٨ ٠٠٠ من القوات على طول الحدود مع أفغانستان. وأنشأنا ١٧٠٧ نقاط حدودية لتعقب عناصر تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وباكستان ملتزمة بتكثيف التعاون الدولي في الجوانب الأمنية والشرطية والمالية وغيرها من جوانب الحملة المستمرة لمنع الإرهاب ومكافحته. وأدنت حكومة بلدنا الضربات الجوية التي شنتها مؤخرا طائرات بدون طيار في شمال وزيرستان، وهي تشكل انتهاكا لسيادة باكستان وسلامة أراضيها. وتحدث تلك الضربات آثارا سلبية على جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في باكستان وفي المنطقة.

ونشكر الدول الأعضاء المثلة في هذه القاعة والأمين العام على إدانة الهجمات الخسيسة في كراتشي وبلوشستان. ولا بد أيضا من كشف اليد الأجنبية التي تقف وراء تلك الهجمات وتوجيهها من أجل تعطيل وإضعاف وتفكيك الشبكات الإرهابية التي تستهدف المدنيين الباكستانيين والمنشآت.

إن الإرهاب لا يحظى بأي إعجاب. فقد أدانته وشجبته الأمم المتحدة والبرلمانات والحكومات العالمية ومواطنو العالم. ولم تؤيد أي منظمة أو كيان الفلسفة المشوهة والعوجاء للإرهابيين وما يقومون به من أعمال وأساليب القتل. فقتل المدنيين الأبرياء ليس من المبادئ. وهو جريمة لا أكثر ولا أقل. ولذلك السبب ينبغي ألا يعلى شأنها بربطها بالدين أو الجنسية أو العنصر أو الأصل العرقي.

ولا ينال خطاب الإرهابيين أي إعجاب. أولا، إن طروحات الإرهابيين ليست موحدة أو متماثلة. ثانيا، يستخدم الإرهابيون الكراهية ويحرضون عليها لتبرير أعمالهم. والسمة المميزة للإرهابيين هي أنهم يستهدفون المدنيين والأعمال

والمحدث عزمنا الجماعي على الاستمرار في متابعة التوصيات في أربعة مجالات رئيسية. علينا أن نكثف الجهود الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته، وبناء القدرات، وضمان احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

إننا نرحب بالعناصر الجديدة التي أدرجت في مشروع القرار، التي تشمل امتثال الدول، حيثما يتعلق الأمر باستخدام للطائرات المسيّرة عن بعد، المعروفة عموما باسم طائرات مسلحة بدون طيار، لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب. كما تشمل العناصر الجديدة حماية الحق في الخصوصية في سياق الاتصالات الرقمية والتحديات المتمثلة في استخدام الإرهابيين أو الإرهابيين المنفردين أو الأفراد الذين يتحولون من تلقاء أنفسهم إلى متطرفين لتكنولوجيا الاتصالات. ويسرنا أن العنصر المهم المتمثل في الطائرات المسلحة بدون طيار يتجسد في الاستراتيجية للمرة الأولى.

ويستعصي التحدي المعقد المتمثل في الإرهاب على الحلول المبسطة، ويتطلب اتباع نهج شامل. إن الجهود المجزأة لن تقضي على هذه الآفة. وبالمثل، لن يؤدي اتباع نهج أحادي البعد، يركز حصريا على اتخاذ تدابير تنفيذية أو سياسية، إلى تحقيق النتائج المرجوة.

وفي باكستان، نحن نتخذ نهجا شاملا. ولذلك السبب نمنع الإرهابيين بالوسائل العسكرية بالدرجة الأولى. كما خصصنا موارد لتنمية المناطق الأكثر تضررا من الأعمال الإرهابية. وسعينا أيضا لإجراء حوار لوقف التخريب وتحقيق الاستقرار، بعد أن أوضحنا لمحاوريينا انه ينبغي ألا ينظر إلى الحوار باعتباره دليلا على الضعف أو الاسترضاء.

وفي الأعوام الـ ١٢ الماضية، قدمت باكستان تضحيات هائلة بالدم والموارد. وخسرنا أكثر من ٤٩ ٠٠٠ من الأرواح الغالية

تعاطفنا مع ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقع مؤخرا في كراتشي، باكستان، والعراق والأماكن الأخرى.

وتؤكد سري لانكا مجددا بشكل ثابت على التزامها بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. فسري لانكا طرف في ١٣ اتفاقية متعددة الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب وفي صكوك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بتقديم المساعدة المتبادلة بشأن المسائل الإجرامية. ونؤيد التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المتعلق بجهود مكافحة الإرهاب، الذي يهدف إلى وقف مختلف جوانب الإرهاب، بما في ذلك جمع الأموال، والنشاط الإجرامي الدولي المنظم ذو الصلة، ونشر أيديولوجية الإرهاب وتجنيد الأعضاء الجدد. ونقدر تنظيم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب حلقات عمل عديدة في جنوب آسيا بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز العدالة الجنائية، مما يفيد موظفي الشرطة والقضاة والمدعين العامين.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نتوصل إلى صيغة نهائية في مفاوضاتنا بشأن عقد اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب. ونشير إلى المناقشات التي عقدت منذ اتخاذ القرار ٢١٠/٥١ في عام ١٩٩٦، ويحدونا الأمل في التمكن من اختتام المفاوضات بنجاح على وجه السرعة.

إن التحديات التي نواجهها باعتبارها عملا جماعيا لمكافحة الإرهاب كبيرة ومتنوعة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى. فالإرهابيون يعملون بخطة عمل غير أخلاقية ولا حدود لها وتشمل جميع جوانب التكنولوجيا الحديثة، مما يمكنهم من تعريض فرادي المدنيين للخطر. وفي سري لانكا، تمكنا أخيرا من القضاء على تهديد الإرهاب الذي ظل ماثلا في أرضنا لأكثر من ٣٠ عاما. ونحن في الوقت الحالي نمضي قدما بسرعة في طريقنا نحو الحياة الطبيعية. ولم يتحقق نجاحنا بسهولة. فقد تحقق بالتضحية بالآلاف من أرواح موظفي الخدمة العامة.

وعلى المجتمع الدولي أن يتكاتف لوضع سياسات صارمة بشأن جمع الأموال والتجنيد بغية منع انتشار الإرهاب. ومن

التجارية والمؤسسات بغية إثارة الرعب. وهم في مناطق مختلفة من العالم يروجون قصصا مختلفة بعد ارتكابهم جرائم بشعة.

وللإقلال من قيمة الأطروحات الإجرامية للإرهابيين، ينبغي أن نقدم أطروحتنا بالذات - أطروحة الحضارة العالمية، بفسيفسائها الثرية والمتنوعة - وهي الأطروحة المحورية. وينبغي أن تكون أطروحة الإرهابيين هي الأطروحة المضادة؛ وليس أطروحتنا. وفي ذلك الصدد، ينبغي إبراز الطابع الإجرامي للأعمال الإرهابية في سياقها الكامل؛ وينبغي نقض نظريات التطرف العنيف في أي جزء من العالم لمنع إفساح المجال أمام المؤيدين والمتآمرين الذين يقفون وراءها؛ وينبغي استخدام التثقيف ووسائل الإعلام باعتبارها أداة قوية لتبديد الظلام الذي يزدهر فيه الإرهاب والتطرف العنيف؛ وأخيرا ينبغي استخدام القصص المؤلمة للضحايا والناجين لكشف فظائع الإرهابيين.

وتؤكد باكستان مجددا على التزامها بتعزيز التعاون المتبادل في مكافحة الإرهاب. ولتحقيق تلك الغاية، تؤيد باكستان التنفيذ القوي لاستراتيجية شاملة ومتماسكة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك النزاعات التي بقيت بدون حل وأوجه الإجحاف السياسي والاقتصادي والتمييز والتنفير.

السيد دانابالا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك، في هذه المناسبة، في الاستعراض الرابع من الاستعراضات التي تجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واعتماد مشروع القرار A/68/L.50 من خلال عملية للمفاوضات يؤكد مجددا على التزام الدول الأعضاء بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونهني وفد تركيا على تيسيره بنجاح للمفاوضات بشأن مشروع القرار.

ولا يزال الإرهاب آفة مستعصية ترتكب أعمال العنف الوحشية ضد الأبرياء وتخلف وراءها فوضى واسعة الانتشار. ولا يمر يوم بدون أن تزدحم شاشات التلفزيون ببحث القتلى والأطراف المهشمة ونواح ذوي الضحايا. ونعرب عن صادق

معالجة، العديد من الشواغل المبينة في هذا الصدد. لفترة طويلة، حرم الناس في المناطق التي كانت تسيطر عليها منظمة غمور تاميل إيلاام للتحرير من الوصول إلى الديمقراطية والحريات. في السنوات التي أعقبت النزاع، اتخذت عدة خطوات لإعادة إدماج تلك المناطق في العملية الديمقراطية التي يعيشها بقية البلد كمسألة مسلم بها.

ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بالظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، وهو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. تلك واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه العالم اليوم. من المهم ألا تشعر قطاعات من المجتمع بالتهميش بسبب المكان الذي يعيشون فيه أو الفرص المتاحة لهم. وتشجع حكومة سري لانكا وتستثمر على نحو مطرد لزيادة النشاط السياحي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والقيمة المضافة في القطاع الزراعي، الذي يشكل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للمناطق الريفية.

خلال سنوات النزاع، كانت بعض المناطق في البلد تحت سيطرة غمور تاميل إيلاام للتحرير. وفي أعقاب النزاع مباشرة، تعين على الجيش مساعدة الشرطة إلى حد ما في إنفاذ القانون والنظام. ومنذ ذلك الحين، تخلى الجيش عن دوره بوصفه هيئة من هيئات إنفاذ القانون وقام بتسليم السيطرة بالكامل إلى الشرطة والهيئات الحكومية المحلية والجماعات المدنية. كان فك ارتباط الجيش هذا خطوة حاسمة الأهمية في العودة إلى الحياة الطبيعية، التي تعمل سري لانكا من أجلها بلا كلل. ويجري الآن الالتزام بالحوكمة الفعالة في جميع مناطق البلد والحفاظ عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها

النهج المضللة رعاية المتعاطفين السابقين مع الإرهابيين الذين لدواع نفعية، اتخذوا موقفا ناعما بدون الإدانة الكاملة لأعمال العنف. ونحن في سري لانكا نبذل قصارى جهدنا لضمان حرمان الإرهاب بصورة نهائية من قدرته على البروز مجددا باعتباره تهديدا مؤكدا لشعبنا. وتحقيق الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية في سري لانكا وحققتنا العديد من الإنجازات الهامة في ذلك الصدد. كما سعينا لتبادل خبراتنا مع منطقتنا والبلدان الأخرى من خلال عقد العديد من الحلقات الدراسية الأمنية وعمليات التبادل الثنائية.

وأحرز تقدم هائل في إعادة الإعمار وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتحقيق المصالحة.

في السنوات القليلة منذ انتهاء الصراع، انتهت دراسة استقصائية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٣ إلى أن سري لانكا حققت قفزات كبيرة في تقديم المساعدة للمشردين داخليا في جميع المواضيع الثمانية لإطار المفوضية لحل مشكلة الأشخاص المشردين داخليا. أعادت سري لانكا بنجاح توطين ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وجمعت شمل آلاف الأسر، وأعادت بناء البلدات والقرى والطرق واستعادت إمدادات الكهرباء وأنعشت الاقتصاد في المناطق المتضررة من النزاع سابقا. واضطلعت الحكومة باستثمارات ضخمة في التعليم والرعاية الصحية. إن عملية إزالة الألغام التي أوشكت على الانتهاء من الأراضي الزراعية وأراضي القرى مكنت الناس في تلك المناطق من معاودة كسب رزقهم.

ووفقا للركيزة الأولى من ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يمكن أن يعزى انتشار الإرهاب إلى عدد كبير من الأسباب، مثل الاختلافات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، والصراع الممتد والتمييز والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان. لقد عالجنا سري لانكا، أو في سبيلها إلى

لصدى الإرهاب والعنف. في الواقع، إنهم استخدموا جميع أنواع التقنيات الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، واستهدفوا رعايا دول أخرى ذات سيادة في المنطقة. في الحقيقة، أن يتهمنا هذا النظام المعروف أمر لا ضرر فيه. نحن نرى أن البيان الذي أدلى به اليوم هو ببساطة تكتيك لتحويل انتباه الرأي العام عن الأنشطة الإجرامية وغير القانونية التي ترتكبها باستمرار شبكته الإرهابية. غير أن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينخدع بهذه السهولة.

السيد هيومان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق إلى الملاحظات التي أبداها للتو الممثل الإيراني.

من المفارقات أن نستمع إليه يتكلم عن الإرهاب بينما إيران، في الواقع، هي أكبر دولة راعية للإرهاب اليوم. تساعد إيران الإرهابيين على التخطيط للهجمات وشنها من بانكوك إلى بورغاس ومن نيودلهي إلى نيروبي. سقط الآلاف ضحايا للإرهاب الإيراني، ولا يخفى على أحد أن النظام الإيراني يقف وراء العديد من تلك الهجمات الوحشية.

يستخدم النظام الإيراني الإرهاب كأداة أخرى من أدوات تنفيذ سياسته الخارجية وزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط. إن كانت إيران تسعى بحق إلى الدخول في مناقشة حقيقية بشأن مكافحة الإرهاب، ينبغي لها أن تبدأ بالنظر في المرأة ومعالجة الانتهاكات المتتالية للقانون الدولي التي يرتكبها البلد كل يوم، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها إلى بلدي، كالتّي سمعناها للتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

ممارسةً لحق الرد محددة بمدة ١٠ دقائق للمداخلات الأولى و ٥ دقائق للثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سوف يدلي وفدي ببيان بشأن هذا الموضوع غدا. أنا أمارس الآن الحق في الرد.

استمعت الجمعية العامة اليوم إلى ممثل الراعي الرئيسي لإرهاب الدولة، السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، يوجه بعض الملاحظات الكاذبة غير المقبولة إلى بلدي، وهي نفس الملاحظات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها قبل عامين في المناقشة بشأن هذا البند (انظر A/66/PV.119).

في الواقع، ينبغي ألا نفاجا بأن ممثل نظام إرهابي، معروف جيدا منذ نشأته غير المشروعة، يتهم دولة شهدت مقتل أكثر من ١٧ ٠٠٠ مواطن خلال السنوات الـ ٣٥ الماضية. سقط عدد كبير منهم ضحايا للهجمات الإرهابية البشعة التي رعتها بشكل مباشر عناصر ذلك النظام. ومن الأمثلة المعروفة قتل علماء الذرة الإيرانيين بصورة وحشية أمام أعين أفراد أسرهم الذين أصيبوا بالذعر.

نحن لا نعتقد أن ثمة أي شك في أن هذا النظام مسؤول عن العدوان والاحتلال وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الأعمال الإجرامية، وعن تحويل ملايين السكان الفلسطينيين إلى لاجئين بعيدا عن وطنهم. نفذت شبكة إرهاب الدولة التابعة له قوائم طويلة من العمليات القاتلة في جميع أنحاء العالم. وما زال يهدد بقتل المزيد من الناس.

من المؤسف للغاية ومن المفارقات الشديدة أنه يتعين في هذه الهيئة إعطاء الكلمة إلى أولئك الذين يقفون وراء أكثر الهجمات الإرهابية ترويعا في عصرنا. إنهم بالفعل ترديد